

**دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في
المصارف السعودية.**

دراسة تطبيقية على مصرف الأنماء.

إعداد الطالب/

فهد عبد العزيز المزيد

252001203

إشراف/

د.فايز جراد

د.الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي:

2026

حقوق الطباعة

أقر أنا الطالب/ فهد عبد العزيز المزيد، بأن حقوق الطباعة والنشر الخاصة ببحثي المعنونة بـ (دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية. دراسة تطبيقية على مصرف الأنماء.) تعود ملكيتها إلى الجامعة، ولها الحق في طباعتها ونشرها وإتاحتها للأغراض العلمية والأكاديمية، وذلك وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها.

.وأقر بصحة ما ورد أعلاه، والله على ما أقول شهيد

الاسم: فهد عبد العزيز المزيد

الرقم الجامعي: 252001203

سنة الف الف الف

إهداء

..إلى من علماني أن العلم قيمة، وللنجاح ثمنه، وأن الطريق إلى القمة يبدأ بخطوة صاوقة وعزيمة لا تلين
إلى والدي الغائبين، الذين كانا لي بعد الله السند والملاذ، أستم من وعوا تحما القوة، ومن صبرهما الإصرار، ومن ثقتكما بي وفعاً
بالاستمرار.

إليكما أهدي هذا الإنجاز الذي ما كان ليكنتم لولا وعملكما غير المحدود، وتضحياتكما التي لا تحصى، ووقوفكما لي جانبي في لحظات
التعب قبل لحظات الفرح. أسأل الله أن يجزيكما عني خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل رفعة لي ولكما في الدنيا والآخرة
إلى أوسري الكريمة، إخوتي وأخواتي، الذين شاركوني رحلة الطموح خطوة بخطوة، وحتملوا أشتغال، وشجعوني بكلمات الصاوقة، فكانوا لي
وعماً نفسياً ومعنوياً لا يقدر بثمن. وجودكم في حياتي نعمة أحمد الله عليها دائماً.

إلى كل أستاذ علمني حرفاً، وكل مشرف أُرشدني، وكل باحث مهد الطريق أمامي بعلمه وجهده، لكم مني خالص الشكر والتقدير.
فقد كان لعطائكم العلمي أثر عميق في تشكيل هذا العمل في صقل شخصيتي البحثية.

إلى أصدقائي وزملائي الذين كانوا غير معينين في مسيرتي الأكاديمية، شاركوني النقاش، وتبادلوا معي الأفكار، وخففوا عني أعباء الطريق
بإتسامة أو كلمة وعزم... لكم مني كل الامتنان.

وللي كل من آمن بقدرتي على الوصول، حتى في اللحظات التي شككت فيها بنفسي... أهديكم ثمرة هذا الجهد، راجية من الله أن
يكون علماً نافعاً، خطوة مباركة في مسيرة علمية أطمح أن تستمر بالعطاء والإسهام.

هذا العمل ليس مجرد مطلب أكاديمي، بل هو قصة صبر وكفاح، ورحلة تحد وإصرار، أضعها بين أيديكم بكل فخر وامتنان.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ووفقني لإكمال هذا البحث، وأسأل الله أن يجعل ما قدمته خالصاً لوجهه الكريم، وفخراً لمن يطلع عليه.

أتوجه بخالص الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وكان له أثر مباشر أو غير مباشر في تحقيق أهدافه. بدايةً، أخص بالشكر والوفاء والدي العزيزين، الذين كان دعمهما وحننهما ومساندتهما مصدر إلهام لا ينقطع، وسنداً قوياً في كل مراحل حياتي الدراسية.

ولا يسعني إلا أن أقدم بعظيم الامتنان والتقدير لمشتري الكريمين:
د. الفيصّل عبد الحميد ود. فايز جراد، الذين أضاءوا لي درب البحث بالعلم والخبرة، وكان لكل منهما بصمته الخاصة في توجيهي، وصقل تفكاري، وتجاوز الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد الدراسة. لقد تعلمت منكما الصبر والمثابرة، وأودت أهمية الدقة العلمية والبحثية في كل خطوة.

كما أتوجه بالشكر لى أستاذتي الكريمة، وأختي وأصدقائي، الذين كانوا معي في كل لحظة، يخففون عني التعب، ويشاركونني فرحة التقدم خطوة خطوة. ولا أنسى كل الزملاء والأساتذة الذين ساهموا بنصائحهم، أو قدموا لي الدعم العلمي والمعنوي، فكان لكل منهم أثر لا ينسى في هذا الإنجاز.

في الختام، أرفع شكري لكل من وقف بجاني، أو ساعدني بطريقة أو بأخرى، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل إضافة مفيدة للمكتبة العلمية، وخطوة متقدمة في مسيرتي الأكاديمية والمهنية.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية، بالتطبيق على مصرف الأنماء باعتباره أحد أكبر المصارف الإسلامية في المملكة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة صُممت لهذا الغرض، ووزعت على عينة عشوائية طبقية قوامها 103 موظفين من العاملين في إدارات الائتمان والمخاطر بالمصرف. كما تم الاستعانة بالبيانات المالية والتقارير السنوية للمصرف لدعم التحليل.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود مستوى مرتفع لتطبيق ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية في مصرف الأنماء، حيث سجل المتوسط العام للمتغير المستقل (1.83) بمستوى مرتفع، كما سجل المتغير التابع (جودة المحفظة الائتمانية) متوسطاً (1.77) بمستوى مرتفع. وأظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة الائتمانية بمعامل ارتباط (0.734) عند مستوى دلالة (0.000)، كما تبين وجود تأثير معنوي لكل من: سياسات منح الائتمان، تقييم الجدارة الائتمانية، والمتابعة والرقابة الائتمانية على جودة المحفظة، في حين لم يظهر بعد إدارة القروض المتعثرة والمخصصات تأثيراً معنوياً. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم جودة المحفظة تعزى إلى المؤهل العلمي أو المسمى الوظيفي، بينما وجدت فروق حسب سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة الأطول المحفظة الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الائتمانية، جودة المحفظة الائتمانية، المصارف السعودية، مصرف الأنماء، القروض المتعثرة.

قائمة المحتويات

ج	بسم الله الرحمن الرحيم	
د	إهداء	
هـ	الشكر والتقدير	
و	المستخلص	
ط	قائمة الجداول	
ي	قائمة الاشكال	
1	الفصل الأول	
1	المدخل العام للبحث	
2	1.1 مقدمة:	
3	2.1 مشكلة الدراسة:	
4	3.1 أهمية الدراسة:	
4	4.1 أهداف الدراسة:	
5	5.1 تساؤلات الدراسة:	
5	6.1 فروض الدراسة:	
6	7.1 نموذج الدراسة:	
7	الفصل الثاني	
7	الدراسات السابقة و الإطار النظري	
8	1.2 الدراسات السابقة:	
14	2.2 التعليق على الدراسات السابقة:	
15	3.2 المنطلقات النظرية للدراسة:	
16	4.2 الإطار النظري:	
17	1.4.2 مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية:	
18	2.4.2 أنواع المخاطر الائتمانية في المصارف:	
20	3.4.2 الأدوات والأساليب العلمية لإدارة المخاطر:	
22	4.4.2 نماذج قياس المخاطر الائتمانية مثل Merton ، (Jarrow-Turnbull):	

24.....	5.4.2 نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة وعلاقتها بالمحفظة الائتمانية:
26.....	6.4.2 الأطر التنظيمية والمعايير الدولية لإدارة المخاطر (بازل، البنك المركزي السعودي):
28.....	7.4.2 متغيرات الدراسة:
29.....	الفصل الثالث
29.....	منهجية الدراسة
30.....	1.3 مقدمة:
30.....	2.3 المنهجية وطرق البحث:
31.....	3.3 أدوات الدراسة:
31.....	4.3 مجتمع الدراسة:
31.....	5.3 عينة الدراسة:
32.....	6.3 حدود الدراسة :
32.....	7.3 الصدق والثبات لاستبانة الدراسة:
37.....	الفصل الرابع
37.....	النتائج والتوصيات
38.....	1.4 مقدمة:
38.....	2.4 تحليل البيانات:
46.....	3.4 الإحصاء الوصفي لمحاول الاستبانة:
53.....	4.4 اختبار الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية:
55.....	5.4 اختبار الفرضيات الإحصائية مع الجداول:
57.....	6.4 النتائج:
59.....	7.4 التوصيات
61.....	المراجع
62.....	المراجع العربية:
63.....	المراجع الأجنبية:
65.....	المراجع التنظيمية والدولية
66.....	الملاحق
67.....	الاستبانة:
72.....	Abstract

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الثالث		
جدول(1)	معاملات ارتباط كل عبارة بالبعد الخاص بها	33
جدول(2)	مصفوفة ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للاستبانة	34
جدول(3)	معاملات ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة والاستبانة الكلية	36
جدول(4)	معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية	36
الفصل الرابع		
جدول(5)	توزيع افراد العينة حسب المسمى الوظيفي	38
جدول(6)	توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل المصرفي	40
جدول(7)	توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	42
جدول(8)	الإحصاء الوصفي لأبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر الائتمانية)	44
جدول(9)	الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (جودة المحفظة الائتمانية)	45
جدول(10)	التحليل الوصفي لمحور سياسات منح الائتمان	46
جدول(11)	التحليل الوصفي لمحور تقييم الجدارة الائتمانية	47
جدول(12)	التحليل الوصفي لمحور المتابعة والرقابة الائتمانية	48
جدول(13)	التحليل الوصفي لمحور إدارة القروض المتعثرة والمخصصات	49
جدول(14)	التحليل الوصفي لمحور ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي	50
جدول(15)	التحليل الوصفي لمحور تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر	51
جدول(16)	التحليل الوصفي لمحور جودة المحفظة الائتمانية	52
جدول(17)	اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي(T-test)	53
جدول(18)	اختبار الفروق حسب سنوات الخبرة (ANOVA)	54
جدول(19)	اختبار الفروق حسب المسمى الوظيفي (ANOVA)	54
جدول(20)	ملخص نموذج الانحدار المتعدد لتأثير إدارة المخاطر الائتمانية على جودة المحفظة	55
جدول(21)	مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة	55
جدول(22)	معاملات الانحدار لبعء سياسات منح الائتمان	56
جدول(23)	معاملات الانحدار لبعء تقييم الجدارة الائتمانية	56
جدول(24)	معاملات الانحدار لبعء المتابعة والرقابة الائتمانية	56
جدول(25)	معاملات الانحدار لبعء إدارة القروض المتعثرة والمخصصات	57
جدول(26)	ملخص نتائج اختبار الفرضيات مع القيم الإحصائية	57

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	توزيع افراد العينة حسب المسمى الوظيفي	شكل (1)
41	توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل المصرفي	شكل (2)
43	توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	شكل (3)

الفصل الأول

المدخل العام للبحث

1.1 مقدمة:

يُعدّ القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور محوري في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية المختلفة، ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. وتعتمد المصارف في تحقيق أهدافها على كفاءة إدارة مواردها، وفي مقدمتها الموارد الائتمانية التي تمثل الجزء الأكبر من أصولها والمصدر الرئيسي لإيراداتها، وفي الوقت ذاته تُعدّ أكثر هذه الموارد عرضةً للمخاطر. ومع تزايد تعقيد البيئة المصرفية وتنامي حجم العمليات الائتمانية، أصبحت المخاطر المصرفية ، وبخاصة المخاطر الائتمانية من أبرز التحديات التي تواجه المصارف في مختلف النظم المالية.

وقد أظهرت التجارب العالمية أن سوء إدارة المخاطر الائتمانية كان من أهم الأسباب المؤدية إلى الأزمات المالية التي عصفت بالقطاع المصرفي، لما يترتب عليه من ارتفاع معدلات التعثر وتراجع جودة المحافظ الائتمانية، وهو ما ينعكس سلبيًا على ربحية المصارف وسيولتها واستقرارها المالي. وفي هذا الإطار، أكدت دراسة (عبدالباري، 2016) أن ضعف فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية يؤدي إلى تدني جودة الائتمان وارتفاع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، مما يؤثر سلبيًا على الأداء المالي للمصارف. كما توصلت دراسة (المملوك، 2020) إلى وجود علاقة سلبية بين مستوى المخاطر الائتمانية وكفاءة المحفظة الائتمانية، حيث يؤدي ارتفاع المخاطر إلى انخفاض كفاءة إدارة الأصول الائتمانية.

ومن هذا المنطلق، برزت إدارة المخاطر الائتمانية كأداة استراتيجية تسعى المصارف من خلالها إلى تحقيق التوازن بين تعظيم العائد والحد من المخاطر، بما يضمن سلامة أصولها واستدامة أدائها. وقد بينت دراسة (السلوادي وآخرون، 2020) أن تطبيق سياسات فعّالة لتحليل الجدارة الائتمانية والمتابعة المستمرة للقروض يسهم بشكل ملموس في الحد من المخاطر الائتمانية وتحسين جودة الائتمان.

وفي السياق السعودي، شهد القطاع المصرفي تطورًا ملحوظًا في تبني أنظمة الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر، مدعومًا بالأطر التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي، الأمر الذي أسهم في تعزيز متانة النظام المصرفي وقدرته على مواجهة الصدمات. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات، مثل دراسة (النويران، 2021) إلى وجود تفاوت في مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية بين المصارف السعودية، مما يستدعي إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية لقياس فاعلية هذه الممارسات وأثرها على جودة المحافظ الائتمانية.

وانطلاقًا من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية، من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الأنماء، بوصفه أحد أكبر المصارف الإسلامية في المملكة وأكثرها نشاطًا في المجال الائتماني، وذلك بهدف الإسهام في

إثراء الأدبيات العلمية وتقديم نتائج وتوصيات عملية تدعم الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة الأداء الائتماني في القطاع المصرفي السعودي.

2.1 مشكلة الدراسة:

يواجه القطاع المصرفي بشكل عام العديد من المخاطر التي تؤثر على أدائه واستقراره، وقد كانت هذه المخاطر سبباً في حدوث العديد من الأزمات المالية، ويُعدّ الخطر الائتماني أو سوء إدارة مخاطر الائتمان من أبرز هذه المخاطر وأكثرها تأثيراً على سلامة المصارف. وتُعدّ المصارف التجارية من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً لهذا النوع من المخاطر، لما له من تأثير مباشر على جودة الأصول المصرفية واستقرار الأداء المالي. ونظراً لأن المحفظة الائتمانية تمثل النسبة الأكبر من أصول المصارف ومصدرها الرئيسي للإيرادات، فإن أي قصور في إدارة المخاطر الائتمانية قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التعثر، وتدنّي جودة المحفظة الائتمانية، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على سلامة المصرف وقدرته التنافسية. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف السعودية في تبني سياسات وإجراءات حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية، مدعومة بالتشريعات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي السعودي، إلا أن مدى فاعلية هذه الممارسات في تحسين جودة المحافظ الائتمانية لا يزال بحاجة إلى دراسة تطبيقية معمّقة، خاصة على مستوى المصارف الكبرى. وفي هذا السياق، يبرز مصرف الأنماء كأحد أكبر المصارف الإسلامية في المملكة، بما يمتلكه من حجم محفظة ائتمانية كبير وتنوّع في المنتجات التمويلية، الأمر الذي يجعله نموذجاً مناسباً للدراسة والتحليل.

ومن هنا، تتحدد مشكلة الدراسة حول التعرف على مدى إسهام إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الأنماء، بهدف قياس مستوى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية، وتحليل مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية، والكشف عن طبيعة العلاقة والأثر بينهما، وصولاً إلى تقديم توصيات عملية تدعم الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة الأداء الائتماني في القطاع المصرفي السعودي.

3.1 أهمية الدراسة:

❖ الأهمية العلمية:

- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله حيث أنها تساهم في توضيح الأدبيات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية وجودة الائتمان من خلال دمج المفاهيم النظرية مع النتائج التطبيقية.
- يربط البحث بين متغيرين على درجة عالية من الأهمية في استقرار العمل البنكي إذ يساهم موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية مما ينعكس إيجابياً على استقرار الأسواق المالية .
- البحث العلمي في هذا الموضوع يساهم في حث الباحثين على المزيد من الأبحاث المتخصصة في قطاع الأعمال البنكية والمؤسسات المصرفية .

❖ الأهمية العملية:

- نتائج الدراسة تساعد صناع القرار في إدارات الائتمان على اتخاذ القرارات الحكيمة والفاعلة ، وتقدم حلولاً قابلة للتطبيق تساعد الإدارة في تعزيز إجراءات التقييم والمتابعة الائتمانية بشكل يحقق الأمان والاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية.
- الدراسة توفر إطاراً شاملاً يمكن الاستفادة منه في الحد من التعثر وتحسين جودة المحفظة الائتمانية.

4.1 أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية ، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية :
- ❖ التعرف على مستوى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في مصرف الأنماء .
 - ❖ تحليل مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية في مصرف الأنماء .
 - ❖ قياس أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين جودة المحفظة الائتمانية.
 - ❖ الاستفادة من خبرات الدراسات السابقة في تطوير إدارة المخاطر الائتمانية .
 - ❖ تقديم توصيات عملية لتحسين إدارة المخاطر الائتمانية.

5.1 تساؤلات الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

❖ السؤال الرئيسي: ما دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية (دراسة تطبيقية على مصرف الأنماء) بأبعاده (سياسات منح الائتمان - تقييم الجدارة الائتمانية - المتابعة والرقابة الائتمانية - إدارة القروض المتعثرة والمخصصات الائتمانية - ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي - تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر) في تحقيق جودة المحفظة الائتمانية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ❖ السؤال الفرعي الأول: ما مستوى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في مصرف الأنماء؟
- ❖ السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى جودة المحفظة الائتمانية في مصرف الأنماء ؟
- ❖ السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية؟
- ❖ السؤال الفرعي الرابع: ما أكثر عناصر إدارة المخاطر الائتمانية تأثيراً في جودة الائتمان؟

6.1 فروض الدراسة:

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية ومستوى جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية.

الفرضيات الفرعية:

- ❖ الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر سياسات منح الائتمان المتبعة في المصارف تأثيراً معنوياً في مستوى جودة المحفظة الائتمانية.
- ❖ الفرضية الفرعية الثانية: يسهم تطبيق أساليب تقييم الجدارة الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة وتحسين جودة الائتمان.
- ❖ الفرضية الفرعية الثالثة: تؤدي المتابعة والرقابة المستمرة للقروض إلى تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف.

❖ **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة القروض المتعثرة والمخصصات الائتمانية في استقرار جودة الائتمان.

7.1 نموذج الدراسة:

يهدف هذا النموذج إلى دراسة دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية دراسة تطبيقية على مصرف الأنماء.

❖ **المتغير المستقل:** إدارة المخاطر الائتمانية بأبعاده (سياسات منح الائتمان - تقييم الجدارة الائتمانية - المتابعة والرقابة الائتمانية - إدارة القروض المتعثرة والمخصصات الائتمانية - ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي - تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر).

❖ **المتغير التابع:** جودة المحفظة الائتمانية.

❖ **النظرية العلمية المتبعة** لإعداد البحث:

يعتمد هذا البحث على نظرية إدارة المخاطر المالية والائتمانية (Financial and Credit Risk Management Theory) كنموذج علمي أساسي لتحليل العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة المحفظة الائتمانية في البنوك. وتعرف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها العملية المنهجية التي تشمل تحديد وتقييم ومراقبة وتقليل المخاطر الناتجة عن احتمالية تخلف المقترضين عن سداد التزاماتهم، بما يسهم في حماية البنك من الخسائر وتحسين جودة أصوله. وتستند الدراسة أيضاً إلى نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة (Modern Portfolio Theory) التي تؤكد على أن تنوع الأصول وتقليل المخاطر أحد العناصر الأساسية لتحقيق استقرار الأداء المالي، ويمكن تطبيق هذه النظرية على المحفظة الائتمانية للبنك من خلال توزيع القروض بشكل يوازن بين المخاطر والعائد المتوقع. كما يعتمد البحث على النماذج الكمية لتقدير المخاطر الائتمانية، مثل نموذج Merton الذي يقيس احتمالية التخلف عن السداد عبر القيمة السوقية للأصول، ونموذج Jarrow-Turnbull الذي يستخدم العمليات الإحصائية لتقدير هذه الاحتمالية، بالإضافة إلى اعتماد إطار بازل (Basel Accords) الذي يوفر المعايير الدولية لإدارة المخاطر المصرفية ويضمن كفاية رأس المال وأساليب القياس والرقابة. ويهدف دمج هذه النظريات والنماذج مع الأطر التنظيمية إلى تقديم إطار علمي شامل يفسر العلاقة السببية بين إدارة المخاطر وجودة المحفظة الائتمانية، ويوفر قاعدة قوية لتقييم ممارسات مصرف الإنماء وتحليل أثرها على تحسين جودة المحفظة الائتمانية، مع إمكانية تعميم النتائج على المصارف السعودية الأخرى.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة و الإطار النظري

1.2 الدراسات السابقة:

مقدمة:

يتناول هذا الفصل مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بـ إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة الائتمانية في البنوك. تهدف هذه المراجعة إلى تسليط الضوء على أهم النتائج العلمية التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ومعرفة الأساليب والأدوات المستخدمة في تقييم المخاطر وتحسين جودة المحفظة. كما يساعد هذا الاستعراض في تحديد الفجوات البحثية التي لم تغطيها الدراسات السابقة، مما يوفر قاعدة علمية قوية لدراسة تطبيقية على مصرف الإنماء.

أولاً: الدراسات العربية :

1. دراسة (عبدالباري، 2016)، بعنوان: إدارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان دراسة ميدانية على البنوك الخاصة العاملة في مصر.

❖ هدف الدراسة:

- هدفت الدراسة إلى قياس فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الخاصة المصرية من خلال :
- تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة المحفظة الائتمانية وخاصة المخاطر الائتمانية باعتباره عصب أى بنك .
- تقييم العلاقة بين جودة الائتمان وربحية البنوك.

❖ منهج الدراسة:

- اتبعت الدراسة منهج كمّي يعتمد على التحليل المالي والإحصائي وبيانات ميدانية من بنوك خاصة في مصر .

❖ نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :
- أن عدم فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية تؤدي إلى عدم جودة المحفظة الائتمانية بالبنوك مما يحد من مواكبة البنوك الخاصة للمستجدات في الصناعة المصرفية.
- عدم فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية من زيادة نسبه مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن عدم تسديد هذه الديون وبالتالي تؤثر على احتياطات أو رأس

مال البنوك وعلى سيولته مما يكون له الأثر السلبي على أرباح البنوك ويضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة .

وفقا للتحليلات المالية والإحصائية لمتغيرات الدراسة توصل الباحث إلى عدم صحة الفروض وقبول الفروض البديلة التالية:

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وجودة محفظة الائتمان.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك الخاصة وجودة محفظة الائتمان.

2. دراسة (المملوك، 2020)، بعنوان : المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تحليلية على المصارف الخاصة في سورية.

❖ هدف الدراسة:

- هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة المحافظ الائتمانية لدى المصارف الخاصة في سورية، وذلك من خلال:
- قياس مستوى المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها هذه المصارف.
 - تحليل علاقة المخاطر الائتمانية بمختلف مؤشرات كفاءة المحفظة الائتمانية.
 - الوصول إلى تقدير مدى قدرة المصارف على إدارة المخاطر وتحقيق كفاءة ائتمانية عالية.

❖ منهج الدراسة:

- اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الكمي، حيث اعتمد الباحث على النسب المالية المصرفية المستمدة من القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية.
- تم تحليل ثلاثة نسب قياسية أساسية تمثل مؤشرات كفاءة المحفظة الائتمانية وعلاقتها بإجمالي المخاطر الائتمانية، وهي من بين النسب المعتمدة في الدراسات المصرفية لتحليل جودة القروض وكفاءتها.
- شملت عملية التحليل كلاً من التحليل الإحصائي الكمي لبيانات النسب وتحليل قطاعي نوعي لقياس درجة كفاءة المحفظة الائتمانية عبر صياغة درجة كفاءة متناسبة مع متوسطات تلك النسب.

❖ نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سلبية بين مستويات المخاطر الائتمانية وكفاءة المحفظة الائتمانية، حيث ارتبط ارتفاع التعرض للمخاطر بتراجع كفاءة الأصول الائتمانية.
- أظهرت نسب تحليل كفاءة المحفظة (مثل نسبة تغطية الديون غير العاملة، ونسبة تغطية الضمانات، ونسبة كفاءة الأصول) أن المصارف التي تتمتع بمؤشرات أفضل في هذه النسب كانت أكثر قدرة على التحكم في المخاطر الائتمانية.
- يمكن استنتاج أن زيادة مستويات المخاطر الائتمانية تؤدي إلى تدني كفاءة إدارة المحافظ الائتمانية، ما يستدعي تحسين أساليب إدارة الائتمان وتقوية نظم المراقبة الداخلية.
- أشارت الدراسة إلى أن المصارف التي تعتمد على رقابة مالية دقيقة وممارسات تحليل ائتماني فعالة تحقق أداءً أفضل في مؤشرات كفاءة المحافظ مقارنة بالمصارف التي تفتقر إلى مثل هذه الممارسات.

3. دراسة (السلوادي وآخرون، 2020) بعنوان مدى فاعلية إدارة الائتمان المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية في المصارف الفلسطينية: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين.

❖ هدف الدراسة:

- هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ تحليل الائتمان على الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، مع التركيز على بنك فلسطين التجاري بشكل خاص. وضمن ذلك، سعت الدراسة إلى:
- تحديد دور تحليل شخصية المقترض في الحد من المخاطر الائتمانية.
 - قياس تأثير الغرض من القرض وقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الحد من المخاطر.
 - تقييم أثر الضمانات والإجراءات الوقائية والتوقعات المستقبلية على خفض المخاطر الائتمانية.
 - استنباط مدى فاعلية نظم إدارة الائتمان في التخفيف من مخاطر الائتمان في السياق المحلي الفلسطيني.

❖ منهج الدراسة:

- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي، واعتمدت في جمع البيانات على استبانة تم تطويرها للتحقق من مفاهيم تحليل الائتمان المختلفة ودورها في الحد من المخاطر.

❖ نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أثبتت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لأبعاد تحليل الائتمان الخمسة (شخصية المقترض، الغرض من القرض، قدرة ورغبة المقترض على الوفاء، الضمانات، والإجراءات الوقائية والتوقعات المستقبلية) في الحد من المخاطر الائتمانية.
- قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت 0.60، مما يشير إلى أن أبعاد تحليل الائتمان تفسر 60% من التغير في الحد من المخاطر الائتمانية .
- احتل عامل "قدرة ورغبة المقترض على الوفاء بالالتزامات" المرتبة الأعلى في أهميته بين أبعاد تحليل الائتمان فيما يتعلق بتقليل مخاطر الائتمان.
- لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حسب متغيرات نوع الائتمان أو سنوات الخبرة أو المؤهل العلمي.
- لوحظت فروق ذات دلالة إحصائية بين ردود مدراء الفروع وموظفي قسم التسهيلات الائتمانية فيما يتعلق بدور الركائز الأساسية لتحليل الائتمان في الحد من المخاطر.

4. دراسة (النويران، 2021) بعنوان: إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية"

❖ هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة لبيان واقع إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي، بالإضافة لإجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في هذا المجال.

❖ منهج الدراسة:

قد شمل مجتمع الدراسة جميع البنوك السعودية، أما عينة الدراسة تتكون من (320) مستجيباً من العاملين في إدارات مخاطر الائتمان في أربعة بنوك سعودية.

❖ نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى :

- وجود فروق في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان، وذلك بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية.

- أظهرت النتائج أن البنوك التقليدية أكثر ادراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان من البنوك الاسلامية، في حين كانت البنوك الاسلامية أكثر كفاءة في تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية وأكثر استخداماً لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية.
- أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام البنوك السعودية بتوفير إطار متكامل لإدارة المخاطر، بالاعتماد على أساليب حديثة تتلاءم مع التغييرات المستمرة في البيئة المصرفية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية :

1. دراسة (Nyamboga, *et al.*, 2014) Effect of Credit Risk Management on Loan Portfolio Quality, بعنوان أثر إدارة المخاطر الائتمانية على جودة المحفظة الائتمانية.

❖ هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة المخاطر الائتمانية على جودة المحفظة الائتمانية في المصارف التجارية، حيث ركزت على كيفية مساهمة سياسات وإجراءات إدارة الائتمان في تحسين جودة القروض والحد من القروض المتعثرة. وقد بينت الدراسة أن التطبيق الفعال لإدارة المخاطر الائتمانية يعدّ عاملاً أساسياً في تعزيز جودة المحفظة الائتمانية واستقرار الأداء المصرفي.

❖ منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واختارت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، واختارت عينة الدراسة من موظفو إدارات الائتمان والمخاطر في عدد من المصارف التجارية.

❖ نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على جودة المحفظة الائتمانية في المصارف محل الدراسة.
- أن تحسين سياسات تقييم الجدارة الائتمانية يساهم بشكل مباشر في خفض نسبة القروض المتعثرة.
- أن المتابعة المستمرة للقروض تؤدي إلى تعزيز جودة المحفظة الائتمانية والحد من المخاطر المستقبلية.
- أن إدارة القروض المتعثرة والتحصيل الفعال تلعب دوراً جوهرياً في استقرار جودة الائتمان.

- أكدت الدراسة أن المصارف التي تطبق نظامًا متكاملة لإدارة المخاطر الائتمانية تتمتع بمحافظ ائتمانية أكثر جودة واستقرارًا مقارنة بغيرها.

2. دراسة (Saeed, M. S., & Zahid, N, 2016) "The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks"

بعنوان "أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية"

❖ هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على خمسة بنوك تجارية كبرى في المملكة المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2007 إلى 2015، وهي فترة شملت تداعيات الأزمة المالية العالمية وما بعدها.

❖ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي باستخدام بيانات بانل (Panel Data)، حيث تم قياس ربحية البنوك من خلال مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، في حين تم قياس مخاطر الائتمان باستخدام مؤشرات مثل القروض المتعثرة (Non-Performing Loans) ومخصصات الانخفاض في القيمة (Impairments). كما أخذت الدراسة في الاعتبار متغيرات رقابية، من بينها حجم البنك، والرافعة المالية، ومعدل النمو.

❖ نتائج الدراسة:

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك، حيث أظهرت أن البنوك التجارية الكبرى استطاعت تحقيق مستويات ربحية مرتفعة رغم ارتفاع مخاطر الائتمان، وذلك من خلال تعويض هذه المخاطر عبر أسعار الفائدة والرسوم والعمولات المصرفية.
- كما بينت النتائج أن حجم البنك والرافعة المالية ومعدل النمو ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالربحية، مما يشير إلى أن البنوك الكبيرة تمتلك قدرة أعلى على إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة.
- وخلصت الدراسة إلى أن الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان تمكّن البنوك من تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد، وتسهم في تعزيز الاستقرار المالي والربحية، حتى في الفترات التي تشهد اضطرابات مالية، مؤكدة أن الخبرة المؤسسية للبنوك الكبرى تلعب دورًا محوريًا في التعامل مع المخاطر الائتمانية بنجاح.

2.2 التعليق على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى أهمية إدارة المخاطر الائتمانية ودورها المحوري في تحسين جودة المحفظة الائتمانية واستقرار الأداء المالي للمصارف. فقد ركزت معظم الدراسات على تحليل العلاقة بين تطبيق سياسات إدارة المخاطر وكفاءة المحفظة الائتمانية، سواء على مستوى البنوك الخاصة، كما في دراسة (عبدالباري، 2016) في مصر، أو على مستوى المصارف الخاصة في سورية كما بينت دراسة (المملوك، 2020)، وكذلك دراسة (السلوادي وآخرون، 2020) في فلسطين. كما اهتمت الدراسات الأجنبية مثل دراسة (Nyamboga, et al., 2014) و (Saeed, M. S., & Zahid, N, 2016) بدراسة أثر إدارة المخاطر على جودة المحافظ الائتمانية وربحية المصارف.

❖ أوجه الشبه بين الدراسات السابقة:

- جميع الدراسات أكدت أن فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية تؤثر بشكل مباشر على جودة المحفظة الائتمانية، وتقليل معدلات التعثر، وتحقيق استقرار مالي للمصارف.
- اعتمدت معظم الدراسات على التحليل المالي والإحصائي، بما في ذلك استخدام القوائم المالية ونسب كفاءة الأصول والتحليل الإحصائي لمتغيرات الأداء المالي.
- جميع الدراسات أظهرت أن تطبيق سياسات تحليل الجدارة الائتمانية والمتابعة المستمرة للقروض يساهمان بشكل كبير في الحد من المخاطر وتحسين جودة الأصول الائتمانية.

❖ أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة:

- تختلف الدراسات في البيئة التي أجريت فيها، فالدراسات العربية ركزت على مصر وسوريا وفلسطين، بينما الدراسات الأجنبية تناولت البنوك في كينيا والمملكة المتحدة، مما يتيح مقارنة بين التجارب المختلفة.
- بعض الدراسات ركزت على البنوك الخاصة، وأخرى على البنوك الإسلامية والتقليدية (النويران، 2021) بينما لم تركز الدراسات السابقة على دراسة مصرف سعودي محدد بمزايا المحفظة الائتمانية الكبيرة مثل مصرف الأبناء.
- ركزت بعض الدراسات على الربحية والكفاءة المالية، اهتمت أخرى بتحليل أثر سياسات الائتمان المختلفة على الحد من المخاطر، دون ربط هذه المؤشرات مباشرة بجودة المحفظة الائتمانية بشكل متكامل.

❖ الفجوة البحثية:

- رغم تعدد الدراسات السابقة، تظهر عدة فجوات يمكن تلخيصها فيما يلي:
- قلة الدراسات التطبيقية على المصارف السعودية الكبرى، خاصة المصارف الإسلامية ذات المحفظة الائتمانية الكبيرة مثل مصرف الأنماء.
- نقص الربط المباشر بين إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة الائتمانية في السياق السعودي، حيث ركزت الدراسات السابقة على مؤشرات الربحية أو الكفاءة العامة دون دراسة تفصيلية للعلاقة المباشرة بين المتغيرين في المصارف الكبرى.

❖ ما يميز البحث الحالي:

- تطبيق الدراسة على مصرف الأنماء، كأحد أكبر المصارف الإسلامية في المملكة، مما يوفر دراسة حالة نموذجية توضح فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية في سياق محلي ملموس.
- الربط المباشر بين إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة الائتمانية باستخدام مؤشرات كمية ونوعية، وهو ما لم تغطه الدراسات السابقة بشكل متكامل.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لدعم صناع القرار في إدارات الائتمان وتعزيز الاستقرار المالي، بما يساهم في سد فجوة التطبيق العملي للبحوث السابقة في القطاع المصرفي السعودي.

3.2 المنطلقات النظرية للدراسة:

تتطلب من هذه الدراسة مجموعة من المصطلحات تتمثل في :

❖ إدارة المخاطر الائتمانية:

تتعرّض المصارف أثناء ممارستها لأعمالها المصرفية المختلفة إلى أنواع متعددة من المخاطر، ويُعدّ الخطر الائتماني من أبرزها لما له من تأثير مباشر على الاستقرار المالي وربحية المصرف. الأمر الذي يفرض على البنوك ضرورة تبني استراتيجيات فعّالة تهدف إلى الحد من هذه المخاطر والسيطرة عليها، وهو ما يُعرف بإدارة المخاطر الائتمانية.

وقد عرّف (النويران، 2021) إدارة المخاطر الائتمانية بأنها تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك بأفضل الطرق وأقل التكاليف، من خلال محاولة اكتشاف الخطر وتحليله ومواجهته، وضمان بقائه في حدوده الدنيا. وفي السياق ذاته، عرّف (عبد الباري، 2016) إدارة المخاطر الائتمانية بأنها مجموعة السياسات والإجراءات والأساليب التي تعتمد عليها المصارف لتحديد وقياس ومتابعة والسيطرة على مخاطر عدم التزام المقترضين بالسداد في الوقت المحدد، بما يساهم في حماية أصول

المصرف وتقليل الخسائر المحتملة. كما أشار (Nyamboga, et al., 2014) إلى أن إدارة المخاطر الائتمانية تتمثل في مجموعة الممارسات التي تشمل تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، ومراقبة القروض الممنوحة، وإدارة القروض المتعثرة، بهدف تقليل الخسائر الائتمانية وتحسين جودة المحفظة الائتمانية. وعليه، يتضح أن إدارة المخاطر الائتمانية تمثل إطاراً متكاملًا يجمع بين السياسات والإجراءات التحليلية والرقابية، ويهدف إلى الحد من التعثر الائتماني وتعزيز كفاءة وجودة المحفظة الائتمانية في المصارف.

❖ جودة المحفظة الائتمانية :

تُعدّ المحفظة الائتمانية أكبر مكونات الأصول لدى المصارف، كما تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات المصرفية، وفي الوقت ذاته تُعدّ من أكبر مصادر المخاطر التي قد تهدد سلامة المصرف وقيمه السوقية، سواء نتيجة إهمال معايير الائتمان أو بسبب ضعف إدارة مخاطر المحفظة الائتمانية. ومن هذا المنطلق، تحظى جودة المحفظة الائتمانية باهتمام بالغ من قبل الإدارات المصرفية والجهات الرقابية، لما لها من دور محوري في تحقيق الاستقرار المالي والاستدامة المصرفية.

وقد عرّف (شاهين وآخرون، 2025) جودة المحفظة الائتمانية بأنها القدرة على توفير مستوى مقبول من مخاطر الائتمان مع تحقيق أقصى عائد ممكن، حيث يستند هذا التعريف إلى افتراض مفاده أن المخاطر تُعدّ من الخصائص الأساسية للمحفظة الائتمانية، وأن معيار تقييم جودتها يتمثل في مستوى المخاطر التي تتعرض لها. وفي السياق ذاته، أشار (المملوك، 2020) إلى أن جودة المحفظة الائتمانية تتمثل في قدرة المصرف على إدارة أصوله الائتمانية بكفاءة، من خلال خفض القروض المتعثرة، وتحقيق عائد مستقر، مع توفير مخصصات كافية لمواجهة المخاطر الائتمانية المحتملة.

وعليه، يمكن القول إن جودة المحفظة الائتمانية تعكس كفاءة السياسات الائتمانية المتبعة، وفعالية إدارة المخاطر الائتمانية، ومدى قدرة المصرف على تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر، بما يضمن سلامته المالية واستمرارية أدائه.

4.2 الإطار النظري:

مقدمة:

يتناول هذا القسم الإطار النظري الذي يشكل الأساس العلمي لفهم موضوع البحث، حيث يوضح المفاهيم الأساسية والنظريات المرتبطة بإدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على جودة المحفظة الائتمانية في البنوك. ويهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم المفاهيم، النماذج، والأطر النظرية التي تساعد على تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة المحفظة الائتمانية، مع التركيز على تطبيقها في البيئة المصرفية السعودية

وبالأخص على مصرف الإنماء. كما يسهم هذا الإطار في تحديد الأسس العلمية والمنهجية المناسبة لإجراء الدراسة ووضع الفرضيات التي سيتم اختبارها لاحقاً.

1.4.2 مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية:

تُعد إدارة المخاطر الائتمانية من الركائز الأساسية في الفكر المصرفي الحديث، حيث تمثل الإطار المنهجي الذي تعتمد عليه البنوك في تحديد وقياس ومراقبة المخاطر الناتجة عن احتمالية تخلف العملاء عن سداد التزاماتهم المالية. ويشير (Saunders and Allen, 2010) إلى أن المخاطر الائتمانية تُعد المصدر الرئيس للخسائر المصرفية، نظراً لأن النشاط الأساسي للبنوك يقوم على منح القروض والتسهيلات، مما يجعل الإدارة الفعالة لهذه المخاطر عنصراً حاسماً في الحفاظ على الاستقرار المالي. كما يؤكد (Hull, 2018) أن إدارة المخاطر الائتمانية لا تقتصر على تقييم قدرة العميل على السداد عند منح القرض، بل تمتد إلى المتابعة المستمرة، وإعادة التقييم الدوري، وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة. وفي السياق ذاته، يوضح (Basel Committee on Banking Supervision, 2019) أن الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية تتطلب وجود سياسات مكتوبة، ونظم تصنيف ائتماني دقيقة، وآليات رقابة داخلية قوية، بما يضمن تقليل التعرض للمخاطر وتحقيق كفاية رأس المال. كما يشير (Rose, et al., 2013) إلى أن جودة المحفظة الائتمانية ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدى كفاءة نظم التحليل الائتماني المستخدمة داخل البنك، وأن ضعف إجراءات التقييم يؤدي غالباً إلى ارتفاع نسبة القروض غير العاملة (Non-Performing Loans).

من ناحية أخرى، يربط (Markowitz, 1952) في نظرية المحفظة الحديثة بين تنوع الأصول وتقليل المخاطر، وهو ما يمكن تطبيقه على المحفظة الائتمانية من خلال توزيع القروض على قطاعات مختلفة لتقليل التعرض لمخاطر مركزة. كما قدّم (Merton, 1974) نموذجاً كمياً لقياس احتمالية التعثر يعتمد على تحليل هيكل رأس المال والقيمة السوقية للأصول، وهو ما أصبح لاحقاً أساساً للعديد من نماذج قياس المخاطر الائتمانية الحديثة.

وعليه، يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها عملية استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين تعظيم العائد من النشاط الائتماني وتقليل احتمالية الخسائر، من خلال استخدام أدوات تحليل كمية ونوعية، وتطبيق معايير رقابية دولية، بما يسهم في تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز الاستقرار المالي للمصرف.

2.4.2 أنواع المخاطر الائتمانية في المصارف:

تُعد المخاطر الائتمانية من أبرز التحديات التي تواجه المصارف التجارية والإسلامية على حد سواء، نظرًا لارتباطها المباشر بالنشاط الأساسي للبنوك والمتمثل في منح القروض والتسهيلات الائتمانية. وقد شهدت الأدبيات العربية الحديثة اهتمامًا متزايدًا بتصنيف وتحليل أنواع المخاطر الائتمانية نظرًا لتأثيرها المباشر على جودة المحفظة الائتمانية والاستقرار المالي. وتشير الدراسات إلى أن فهم طبيعة هذه المخاطر وأنواعها يمثل الخطوة الأولى نحو بناء نظام فعال لإدارتها والحد من آثارها السلبية (الطائي، 2021).

أولاً: مخاطر التخلف عن السداد (Default Risk):

يُقصد بها احتمال عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته المالية في المواعيد المحددة، سواء كان ذلك جزئياً أو كلياً. ويُعد هذا النوع من المخاطر الأكثر شيوعاً وتأثيراً على الأداء المصرفي، حيث يؤدي ارتفاع معدلات التعثر إلى زيادة القروض غير العاملة وانخفاض جودة الأصول. وقد أشار (الغامدي، 2022) إلى أن مخاطر التخلف عن السداد ترتبط بعدة عوامل، منها ضعف التحليل الائتماني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى تقلبات الأسواق. كما بينت الدراسات التطبيقية أن ضعف إجراءات المتابعة بعد منح القرض يزيد من احتمالية تحول القروض المنتظمة إلى قروض متعثرة (الحربي، 2023).

ثانياً: مخاطر تركّز الائتمان (Credit Concentration Risk):

تتشأ هذه المخاطر عندما يتركز جزء كبير من محفظة البنك في قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة أو فئة عملاء متشابهة. ويؤدي هذا التركيز إلى تعريض البنك لصدمات كبيرة في حال حدوث أزمة في القطاع الممول. وأكد (الخالدي، 2021) أن تركّز الائتمان في قطاعات عالية المخاطر، مثل العقارات أو المشروعات الصغيرة غير المستقرة، يزيد من هشاشة المحفظة الائتمانية ويضعف احتمالية الخسائر الجماعية. كما توصلت دراسة (المازني، 2023) إلى أن التنويع القطاعي يُعد من أهم أدوات الحد من هذا النوع من المخاطر، حيث يقلل من الاعتماد على مصدر واحد للدخل الائتماني.

ثالثاً: مخاطر المعلومات غير المتماثلة (Information Asymmetry Risk):

تشير هذه المخاطر إلى عدم تكافؤ المعلومات بين البنك والمقترض، حيث قد يمتلك العميل معلومات أكثر دقة حول وضعه المالي مقارنة بالبنك، مما يؤدي إلى قرارات ائتمانية مبنية على بيانات غير مكتملة أو مضللة. وقد أوضح (البكري، 2024) أن غياب نظم معلومات ائتمانية متكاملة، أو ضعف قواعد البيانات المشتركة بين البنوك، يزيد من احتمالية منح قروض لعملاء ذوي مخاطر مرتفعة دون إدراك حقيقي لحجم المخاطرة. كما أن عدم الإفصاح الكامل من قبل العميل يؤدي إلى ما يُعرف بمشكلة الاختيار العكسي (Adverse Selection)، والتي تُعد من أهم مصادر المخاطر الائتمانية في الأدبيات المصرفية الحديثة.

رابعاً: مخاطر التدهور الائتماني (Credit Migration Risk):

وهي المخاطر الناتجة عن تراجع التصنيف الائتماني للعميل بعد منحه التسهيلات، نتيجة لتغيرات في وضعه المالي أو في البيئة الاقتصادية المحيطة به. ويشير (الطائي، 2021) إلى أن هذا النوع من المخاطر قد لا يؤدي مباشرة إلى التعثر، لكنه يمثل مؤشراً مبكراً لاحتمالية حدوثه مستقبلاً. ولذلك تعتمد البنوك الحديثة على أنظمة إنذار مبكر لمتابعة التغيرات في المؤشرات المالية للعملاء بهدف التدخل الوقائي قبل تفاقم المشكلة.

خامساً: مخاطر الضمانات (Collateral Risk):

ترتبط هذه المخاطر بانخفاض القيمة السوقية للضمانات المقدمة مقابل القروض، مما يؤدي إلى عدم كفايتها لتغطية أصل الدين في حال التعثر. وأكد (الغامدي، 2022) أن التقلبات في أسعار الأصول، خاصة العقارية، قد تؤدي إلى فجوة بين قيمة الضمان وقت منح القرض وقيمتها عند التنفيذ عليه، وهو ما يزيد من خسائر البنك. لذلك توصي الدراسات الحديثة بضرورة إعادة تقييم الضمانات بشكل دوري وربط قيمتها بمؤشرات السوق.

سادساً: مخاطر السيولة المرتبطة بالائتمان (Credit Liquidity Risk):

تظهر هذه المخاطر عندما يؤدي تعثر العملاء إلى نقص التدفقات النقدية الداخلة للبنك، مما يضعف قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. وأشار (الحربي، 2023) إلى أن العلاقة بين المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة علاقة تكاملية، حيث يمكن أن يتحول التعثر الائتماني إلى أزمة سيولة إذا لم يتم احتواؤه مبكراً.

سابعاً: المخاطر النظامية المرتبطة بالائتمان (Systemic Credit Risk):

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة الأزمات الاقتصادية العامة أو الصدمات المالية التي تؤثر على عدد كبير من المقترضين في وقت واحد، كما حدث خلال جائحة كورونا. وقد بينت دراسة الخالدي (2021) أن الأزمات الاقتصادية تزيد من معدلات التعثر الجماعي، مما يؤثر على جودة المحفظة الائتمانية في القطاع المصرفي ككل.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن المخاطر الائتمانية ليست نوعاً واحداً بل مجموعة متشابكة من المخاطر التي تتفاعل فيما بينها، مما يستوجب وجود نظام متكامل لإدارتها يعتمد على التحليل المالي الدقيق، والتنوع القطاعي، وتحديث البيانات الائتمانية باستمرار، وتطبيق معايير رقابية صارمة. كما أن الفهم العميق لأنواع المخاطر الائتمانية يُسهم في بناء محفظة ائتمانية متوازنة قادرة على تحقيق العائد مع التحكم في مستوى المخاطرة، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة الأصول واستدامة الأداء المصرفي.

3.4.2 الأدوات والأساليب العلمية لإدارة المخاطر:

تُعَدُّ إدارة المخاطر الائتمانية من الركائز الأساسية في العمل المصرفي الحديث، وقد شهدت تطوراً ملحوظاً في أدواتها وأساليبها نتيجة للتغيرات التنظيمية والتكنولوجية المتسارعة. وتستند المصارف في هذا المجال إلى مزيج من الأدوات الكمية والنوعية التي تهدف إلى قياس احتمالية التعثر، وتقدير الخسائر المتوقعة، وتحسين جودة القرارات الائتمانية. وقد أكدت لجنة (Basel Committee on Banking Supervision, 2017) أن الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية تتطلب إطاراً متكاملًا يشمل القياس الدقيق، والمراقبة المستمرة، والضبط الداخلي الصارم.

أولاً: نماذج القياس الكمي للمخاطر الائتمانية:

من أبرز الأدوات العلمية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية النماذج الإحصائية والاقتصادية التي تقيس احتمالية تعثر العميل (Probability of Default – PD)، والخسارة في حال التعثر (Loss Given Default – LGD) وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default – EAD) وتُعد هذه المكونات الثلاثة أساس احتساب الخسارة المتوقعة وفق متطلبات متطلبات اتفاقية بازل (BCBS, 2017). وقد أشار (Altman, 1968) إلى أهمية النماذج التنبؤية المبكرة مثل نموذج Z-Score في قياس احتمالية الإفلاس باستخدام التحليل التمييزي المتعدد، وهو من النماذج الرائدة التي أسهمت في تطوير التحليل الائتماني الكمي. كما أوضح (Saunders and Allen, 2020) أن التطورات الحديثة أدخلت نماذج أكثر تعقيداً تعتمد على الانحدار اللوجستي ونماذج المحاكاة (Monte Carlo Simulation) لتقدير المخاطر المستقبلية بدقة أكبر.

وفي السياق العربي، بيّن (الزبيدي، 2022) أن المصارف العربية بدأت بتبني النماذج الداخلية المعتمدة على البيانات التاريخية للعملاء، مع ربطها بأنظمة تصنيف ائتماني إلكترونية، مما عزز من دقة التقييم وسرعة اتخاذ القرار.

ثانياً: أنظمة التصنيف الائتماني (Credit Scoring Systems) :

تُعد أنظمة التصنيف الائتماني من أهم الأدوات العلمية في إدارة المخاطر، حيث تعتمد على تحويل الخصائص المالية والسلوكية للعميل إلى درجة رقمية تعكس مستوى الجدارة الائتمانية. وأكد (Thomas, et al., 2017) أن أنظمة الـ Credit Scoring تسهم في تقليل التحيز البشري وتحقيق العدالة والانساق في القرارات الائتمانية.

وقد تطورت هذه الأنظمة مع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي (Machine Learning)، حيث أصبحت الخوارزميات قادرة على تحليل كميات ضخمة من البيانات غير التقليدية

(Alternative Data) مثل أنماط السداد وسلوك المعاملات الرقمية. ويشير (Saunders and Allen, 2020) إلى أن استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية عزز القدرة التنبؤية للنماذج الائتمانية مقارنة بالأساليب التقليدية.

ثالثاً: التنوع وإدارة المحفظة الائتمانية:

يُعد تنوع المحفظة الائتمانية من الأساليب الكلاسيكية لإدارة المخاطر، إذ يهدف إلى توزيع القروض على قطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية متعددة لتقليل مخاطر التركيز. وقد أوضح (Crouhy, et al., 2014) أن إدارة محفظة القروض تعتمد على قياس الترابط بين المقترضين، واستخدام نماذج القيمة المعرضة للخطر (Credit VaR) لتقدير الخسائر المحتملة.

كما شددت لجنة لجنة (Basel Committee on Banking Supervision, 2017) على ضرورة تحديد حدود ائتمانية قصوى (Credit Limits) لكل قطاع أو عميل، وتحديثها دورياً وفقاً لتغيرات البيئة الاقتصادية.

رابعاً: اختبارات الضغط (Stress Testing):

تُعد اختبارات الضغط من الأدوات الرقابية الحديثة التي تهدف إلى قياس قدرة المصرف على تحمل الصدمات الاقتصادية المفاجئة، مثل الركود أو تقلبات أسعار الفائدة. وقد أكدت (BCBS, 2017) أن اختبارات الضغط تمثل عنصراً محورياً في الإطار الشامل لإدارة المخاطر، حيث تساعد في تقييم كفاية رأس المال في السيناريوهات السلبية.

وفي الدراسات التطبيقية، أشار (Drehmann, 2013) إلى أن استخدام السيناريوهات الكلية (Macroeconomic Scenarios) في اختبارات الضغط يعزز من قدرة المصارف على التنبؤ بالخسائر النظامية قبل وقوعها.

خامساً: المخصصات والمعالجة المحاسبية وفق IFRS 9:

أدخل معيار (International Accounting Standards Board, 2014) من خلال المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss – ECL) والذي يمثل تحولاً من منهج الخسائر المحققة إلى المنهج الاستباقي في احتساب المخصصات. ويعتمد هذا النموذج على التقدير المستقبلي لاحتمالات التعثر، مما يعزز من واقعية القوائم المالية.

وقد أوضح (Beatty, et al., 2014) أن تطبيق IFRS 9 أسهم في تعزيز شفافية التقارير المالية، لكنه في الوقت ذاته زاد من تعقيد نماذج القياس الائتماني، ما يتطلب كفاءات تحليلية متقدمة داخل المصارف.

سادسًا: الحوكمة والرقابة الداخلية:

تُعد الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية من الركائز الأساسية في إدارة المخاطر الائتمانية. إذ تؤكد لجنة (Basel Committee on Banking Supervision, 2015) أن مجلس الإدارة والإدارة العليا يتحملان المسؤولية المباشرة عن وضع سياسات المخاطر ومتابعة تنفيذها. كما أن وجود لجان ائتمانية مستقلة يعزز من موضوعية القرار ويحد من تضارب المصالح.

وفي هذا السياق، يرى (Saunders and Allen, 2020) أن الفصل بين وظيفة منح الائتمان ووظيفة إدارة المخاطر يمثل أحد أهم الضوابط التنظيمية التي تحد من المخاطر الأخلاقية.

4.4.2 نماذج قياس المخاطر الائتمانية مثل Merton ،: (Jarrow-Turnbull):

تُمثل نماذج قياس المخاطر الائتمانية حجر الأساس في الإدارة المصرفية المعاصرة، إذ انتقلت المصارف من الأساليب التقليدية القائمة على الخبرة الشخصية والتحليل المالي الوصفي إلى نماذج رياضية متقدمة تستند إلى نظرية الاحتمالات، ونماذج تسعير الخيارات، والنمذجة العشوائية. وقد أكدت لجنة (Basel Committee on Banking Supervision, 2017) أن استخدام النماذج الكمية المتقدمة أصبح عنصرًا جوهريًا في احتساب رأس المال التنظيمي وقياس الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة، خاصة في إطار منهج التصنيف الداخلي (IRB Approach).

وتنقسم النماذج النظرية لقياس المخاطر الائتمانية إلى مدخلين رئيسيين: **النماذج الهيكلية (Structural Models)** التي تربط التعثر بالبنية المالية للشركة، و**النماذج المختزلة أو المعتمدة على الشدة (Reduced-Form / Intensity Models)** التي تتعامل مع التعثر كحدث احتمالي عشوائي. ويُعد نموذج ميرتون ونموذج جارو-تورنبل من أهم النماذج الممثلة لهذين الاتجاهين.

أولًا: نموذج ميرتون (المدخل الهيكلي):

قدّم (Robert C. Merton, 1974) نموذجًا رائدًا لقياس مخاطر التعثر استنادًا إلى نظرية تسعير الخيارات المالية. وينطلق النموذج من فرضية أن القيمة السوقية لأصول الشركة تتبع عملية عشوائية مستمرة (Geometric Brownian Motion) ، وأن التعثر يحدث عندما تنخفض قيمة الأصول إلى أقل من قيمة الالتزامات عند تاريخ الاستحقاق.

ويفترض ميرتون أن حقوق الملكية تمثل خيار شراء (Call Option) على أصول الشركة، بينما يمثل الدين أصلًا خاليًا من المخاطر مطروحًا منه قيمة خيار البيع الضمني. ومن خلال استخدام نموذج

بلاك-شولز، يمكن تقدير احتمالية التعثر كدالة في تقلبات قيمة الأصول، ونسبة الدين إلى الأصول، ومعدل الفائدة الخالي من المخاطر.

ويشير (Hull, 2018) إلى أن قوة نموذج ميرتون تكمن في تأسيسه على منطق اقتصادي واضح يربط بين هيكل رأس المال وقيمة السوق، مما يسمح بفهم العلاقة بين الرافعة المالية والمخاطر الائتمانية. كما أوضح (Saunders and Allen, 2020) أن هذا النموذج مكن المصارف من الانتقال إلى القياس السوقي للمخاطر بدل الاعتماد الحصري على البيانات المحاسبية التاريخية.

غير أن النموذج لا يخلو من القيود؛ إذ يفترض حدوث التعثر فقط عند تاريخ استحقاق الدين، ولا يأخذ في الاعتبار احتمالية التعثر المبكر أو تأثير العوامل المؤسسية والتنظيمية. كما أن تطبيقه يتطلب توافر بيانات سوقية دقيقة عن قيمة أصول الشركة وتقلباتها، وهو أمر قد لا يتوافر في الأسواق الناشئة. كما أشار (عبد الحميد، 2021) إلى أن تطبيق النماذج الهيكلية في المصارف العربية لا يزال محدودًا بسبب ضعف كفاءة الأسواق المالية وقلة الإفصاح، إلا أن بعض المصارف الكبرى بدأت بتجربة هذه النماذج ضمن إدارات المخاطر المتقدمة.

ثانيًا: نموذج جارو-تورنبل (مدخل الشدة):

قدّم (Jarrow and Turnbull, 1995) نموذجًا بديلاً يُعرف بنموذج الشدة (Hazard Rate Model) ويصنّف ضمن النماذج المختزلة. بخلاف نموذج ميرتون، لا يفترض هذا النموذج وجود حد أدنى لقيمة الأصول يؤدي إلى التعثر، بل يعامل التعثر كحدث عشوائي يمكن أن يقع في أي لحظة زمنية وفق معدل شدة (Intensity Process).

وقد بيّن (Lando, 2004) أن نماذج الشدة تتميز بمرونتها وقدرتها على التوافق مع الأسعار السوقية للأدوات الائتمانية مثل السندات ومقايضات العجز الائتماني (CDS). كما أنها تفصل بين معدل الفائدة الخالي من المخاطر وعلاوة المخاطر الائتمانية، مما يسهل تسعير الأدوات المشتقة المرتبطة بالائتمان.

ويؤكد (Duffie and Singleton, 2012) أن نماذج الشدة أكثر ملاءمة لتسعير محافظ السندات المعقدة، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية الحادة، لأنها لا تتطلب معرفة مباشرة بالقيمة السوقية لأصول المقترض.

كما أوضح (الزبيدي، 2022) أن استخدام نماذج الشدة في المصارف الخليجية أسهم في تحسين دقة تسعير السندات والصكوك، خاصة في ظل تبني المعايير الدولية لإدارة المخاطر.

ثالثاً: التطويرات الحديثة والدمج بين النماذج:

مع تطور الأسواق المالية، لم يعد الاعتماد مقتصرًا على نموذج واحد، بل اتجهت المؤسسات المالية إلى الدمج بين النماذج الهيكلية ونماذج الشدة للحصول على تقديرات أكثر دقة. ويشير (Saunders and Allen 2020) إلى أن الدمج بين المدخلين يسمح بتحليل المخاطر من منظورين: منظور اقتصادي هيكلي ومنظور احتمالي سوقي.

كما أن تطبيق معيار (International Accounting Standards Board, 2014) الخاص بالخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS 9) عزز الحاجة إلى نماذج كمية قادرة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية، وهو ما دفع المصارف إلى تطوير نماذج هجينة تعتمد على المحاكاة العددية وتحليل السيناريوهات الاقتصادية الكلية.

وتشير التقارير الحديثة الصادرة عن لجنة (Basel Committee on Banking Supervision, 2017) إلى أن فعالية النماذج لا تقاس فقط بدقتها الإحصائية، بل بمدى تكاملها مع منظومة الحوكمة وإدارة رأس المال، وملاءمتها لطبيعة محفظة المصرف وبيئته التشغيلية.

5.4.2 نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة وعلاقتها بالمحفظة الائتمانية:

تُعد نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة (Modern Portfolio Theory – MPT) والتي وضع أسسها Harry M. Markowitz في منتصف القرن العشرين نقطة تحول في فهم كيفية تنظيم المحفظة الاستثمارية لموازنة العائد والمخاطر من خلال التنويع الفعال (Markowitz, 1952). بينما ظهرت هذه النظرية في الأصل في سياق الاستثمار في الأسهم والأصول المالية، فإن تطبيقاتها امتدت إلى إدارة الأصول الائتمانية في البنوك، حيث يمكن اعتبار المحفظة الائتمانية مجموعة من الأصول المالية (قروض وسندات وتمويلات) التي ينبغي إدارتها وفق مبادئ التنويع لتحقيق أفضل أداء ممكن مع أقل مستوى من المخاطر.

ومن منظور النظرية الحديثة، تتحقق الفعالية المحفزية عندما تُختار مجموعة من الأصول بحيث لا يكون المخاطر المرتبطة بها عالية جدًا بالنسبة للعائد المتوقع. وتشير نتائج الدراسات الحديثة إلى أن تنويع المحفظة الائتمانية عبر قطاعات اقتصادية متعددة، ومجموعات من العملاء تختلف في الجدارة الائتمانية والمخاطر، يمكن أن يقلل بشكل كبير من مخاطر التعثر المرتبطة بديون محددة (Eljelly & Elrahman, 2018). وقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن المحافظ الائتمانية التي تعتمد تنويعًا منهجيًا تكون أقل تأثرًا بالصدمات الاقتصادية المترافقة، الأمر الذي يساهم في خفض نسب القروض غير العاملة وتحسين جودة الأصول داخل البنوك (Haftu, 2022).

وفي السياق العربي، يرى (عبد الله، 2023) أن تطبيق مبادئ نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة على المحفظة الائتمانية للبنوك السعودية يؤدي إلى تعزيز استراتيجيات الحد من المخاطر الائتمانية، خاصة عندما تُدمج مع نماذج تصنيف لائتماني متقدمة (Credit Scoring) وأنظمة الرقابة الداخلية. وأشارت دراسة (الزهراني، 2021) إلى أن التنوع القطاعي والمحافظة لعب دوراً مهماً في تقليل مستويات تركّز الائتمان في البنوك الخليجية، مما أدى إلى تعزيز الصحة المالية والاستقرار المؤسسي رغم التقلبات الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

وقد ركزت الأبحاث الحديثة على ربط مفاهيم نظرية المحفظة مع نماذج قياس المخاطر الائتمانية، حيث يقترح بعض الباحثين استخدام قياسات مثل القيمة المعرضة للخطر (VaR) والتحليل البنيوي للمحفظة (Credit Portfolio Analysis) لقياس أثر المخاطر على المحفظة الائتمانية ككل، وليس على مكون واحد فقط (Embrechts et al., 2018). ويعتمد هذا النهج على تقدير الترابط بين الديون المختلفة داخل المحفظة، وهو ما يسمح بتحديد نقط التنوع الأمثل التي تقلل المخاطر الكلية دون التضحية بالعائد المتوقع.

وتدعم النتائج التجريبية لهذه الدراسات ما توصل إليه الباحث البريطاني (David Lando, 2009) في تحليله لأصول الائتمان، حيث يرى أن تنوع المحفظة لا يكشف فقط عن خفض المخاطر الفردية، بل يقلل أيضاً من المخاطر النظامية والهيكلية التي قد تواجه البنوك في أوقات الأزمات، مثل الانكماش الاقتصادي أو ارتفاع معدلات التعثر الجماعي.

من جهة أخرى، تشير دراسة (محمد وآخرون، 2023) إلى أن المحفظة الائتمانية الفعالة ليست فقط تلك التي تنوع القروض فيها، بل تلك التي تعتمد على معايير جودة تحليل ائتماني متقدم، وتصنيف دقيق للعملاء، ومراقبة دورية لأداء المدينين. وفي هذا السياق، تؤكد الأدبيات الحديثة أن الدمج بين نظرية المحفظة الاستثمارية والأطر التنظيمية مثل بازل III يعزز بشكل كبير قدرة البنوك على التنبؤ بالخسائر المتوقعة وتقليل تكلفة رأس المال المستخدم لمواجهة المخاطر (Basel Committee, 2017).

كما يشير (فيصل، 2022) إلى أن تنوع المحفظة الائتمانية يجب ألا يقتصر على تنوع القطاعات فحسب، بل يجب دمجها مع تنوع أدوات الائتمان نفسها، مثل التمويل الإسلامي، والمرابحات، والاستصناع، والتمويل طويل الأجل، وذلك لتعزيز التوازن بين السيولة والعائد والمخاطر. ويؤكد الباحث أن هذا التنوع في الأدوات يساهم في تحسين المرونة التشغيلية للمصرف وبالتالي تقليل الضغط على المحفظة الائتمانية في فترات التقلبات الاقتصادية.

وفي المجمع، يمكن القول إن تطبيق مفاهيم نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة على المحفظة الائتمانية يوفر إطاراً علمياً قوياً لإدارة المخاطر الائتمانية بصورة منهجية. فهو لا يقتصر على تحليل المخاطر الفردية، بل يعالج ترابط الديون داخل المحفظة، والتأثيرات المجمعّة للصدمات الاقتصادية، وإدارة

رأس المال بما يتوافق مع الأهداف التنظيمية والمصرفية. كما أن الأدبيات العربية المتقدمة بدأت توجه الاهتمام الأكبر إلى تكامل هذه النظرية مع النماذج الكمية الحديثة وإدارة البيانات الائتمانية لتعزيز أداء البنوك ضمن بيئات اقتصادية متغيرة.

6.4.2 الأطر التنظيمية والمعايير الدولية لإدارة المخاطر (بازل، البنك المركزي السعودي):

تُعد الأطر التنظيمية الدولية لإدارة المخاطر حجر الزاوية في تعزيز متانة النظام المصرفي العالمي، إذ تهدف إلى ضمان كفاية رأس المال، وتعزيز الشفافية، والحد من المخاطر النظامية التي قد تهدد الاستقرار المالي. ويأتي في مقدمة هذه الأطر ما تصدره Supervision Basel Committee on Banking من معايير دولية تُعرف باتفاقيات بازل، إضافة إلى الأطر الرقابية الوطنية التي تتبناها البنوك المركزية، ومنها Saudi Central Bank في المملكة العربية السعودية.

أولاً: اتفاقيات بازل وتطورها التاريخي والتنظيمي:

نشأت لجنة بازل عام 1974 تحت مظلة بنك التسويات الدولية، وهدفت إلى وضع معايير مشتركة لتعزيز الرقابة المصرفية عالمياً. وقد تطورت الاتفاقيات عبر ثلاث مراحل رئيسية:

❖ بازل (1988) I

ركزت على تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال بنسبة 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر، مع تركيز أساسي على المخاطر الائتمانية. وقد مثلت هذه الاتفاقية أول إطار موحد لقياس رأس المال التنظيمي (BCBS, 1988).

❖ بازل (2004) II

وسعت نطاق إدارة المخاطر ليشمل ثلاثة أركان أساسية:

- الحد الأدنى لكفاية رأس المال.
- المراجعة الرقابية.
- الانضباط السوقي.

وأدخلت مناهج متقدمة لقياس المخاطر الائتمانية، مثل منهج التصنيف الداخلي (IRB Approach) (مما سمح للبنوك باستخدام نماذجها الداخلية في احتساب رأس المال (BCBS, 2004)).

ويشير (Saunders and Allen, 2020) إلى أن بازل II عززت الاعتماد على النماذج الكمية في قياس المخاطر، لكنها أظهرت نقاط ضعف خلال الأزمة المالية العالمية 2008.

❖ بازل (2010-2017) III

جاءت استجابة للأزمة المالية العالمية، وركزت على:

- تحسين جودة رأس المال زيادة نسبة الشريحة الأولى (CET1).
- إدخال نسب السيولة (LCR و NSFR).
- فرض هوامش حماية رأس المال (Capital Buffers).

وقد أكدت لجنة (Basel Committee on Banking Supervision, 2017) أن الإصلاحات النهائية لبازل III تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على امتصاص الصدمات وتقليل التقلبات النظامية. وتشير الدراسات الحديثة (Resti and Sironi, 2019) إلى أن تطبيق بازل III أدى إلى ارتفاع ملحوظ في مستويات رأس المال والسيولة لدى البنوك العالمية، مما عزز الاستقرار المالي طويل الأجل، رغم زيادة تكاليف الامتثال التنظيمي.

ثانيًا: المعايير الدولية المرتبطة بإدارة المخاطر:

إلى جانب بازل، تلعب المعايير المحاسبية الدولية دورًا مهمًا في إدارة المخاطر، خاصة معيار (International Accounting Standards Board, 2014) الخاص بالأداة المالي IFRS 9 ، الذي أدخل مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL). ويُعد هذا التحول من الخسائر المحققة إلى الخسائر المتوقعة نقلة نوعية في تعزيز النهج الاستباقي لإدارة المخاطر. كما تعتمد المؤسسات المصرفية على معايير الحوكمة وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) ، والتي تؤكد على تكامل إدارة المخاطر عبر جميع وحدات المصرف، وربطها بالاستراتيجية العامة (COSO, 2017).

ثالثًا: دور البنك المركزي السعودي (SAMA) في تنظيم المخاطر:

يُعد Saudi Central Bank الجهة الرقابية المسؤولة عن الإشراف على القطاع المصرفي في المملكة، ويعمل على مواءمة الأنظمة المحلية مع معايير بازل الدولية. وقد تبني البنك المركزي السعودي متطلبات بازل III بشكل تدريجي، مع إصدار تعليمات تفصيلية تتعلق بكفاية رأس المال، وإدارة السيولة، وحوكمة المخاطر.

وتشير تقارير البنك المركزي السعودي (2023) إلى أن القطاع المصرفي السعودي يتمتع بمستويات مرتفعة من كفاية رأس المال تتجاوز الحد الأدنى الدولي، مما يعكس التزام المصارف المحلية بالمعايير

التنظيمية الصارمة. كما ألزم البنك المصارف بتطبيق منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS 9 ، مع متطلبات إفصاح دقيقة تعزز الشفافية.

وفي دراسة حديثة، أشار (العتيبي، 2022) إلى أن الرقابة الاحترازية الكلية التي يطبقها البنك المركزي السعودي ساهمت في تعزيز استقرار النظام المصرفي، خاصة خلال فترات التقلبات الاقتصادية العالمية، من خلال سياسات دعم السيولة وتخفيف الأعباء الرأسمالية عند الحاجة.

رابعًا: التكامل بين الأطر الدولية والتنظيم المحلي:

إن التكامل بين معايير بازل والأطر التنظيمية الوطنية يعكس مفهوم “التنظيم المتناسق” (Regulatory Harmonization)، حيث تتبنى كل دولة المعايير الدولية مع مراعاة خصوصية بيئتها الاقتصادية. ويؤكد (Resti and Sironi, 2019) أن نجاح تطبيق الأطر التنظيمية يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية:

- قوة النظام الرقابي.
- كفاءة أنظمة إدارة المخاطر الداخلية.
- شفافية الإفصاح المالي.

وفي السياق السعودي، يُظهر الالتزام الصارم بتطبيق بازل III و IFRS 9 مستوى متقدمًا من الحوكمة المصرفية، ما أسهم في رفع تصنيف البنوك السعودية من حيث المتانة والاستقرار المالي إقليميًا ودوليًا.

7.4.2 متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير مستقل يتمثل في إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها المختلفة (سياسات منح الائتمان - تقييم الجدارة الائتمانية - المتابعة والرقابة الائتمانية - إدارة القروض المتعثرة والمخصصات الائتمانية - ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي - تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر)، ومتغير تابع يتمثل في جودة المحفظة الائتمانية، وذلك بهدف قياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع في المصارف السعودية، مع التطبيق على مصرف الأنماء.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3 مقدمة:

يتناول هذا الفصل الأسس والمنهجية البحثية التي اعتمدت في هذه الدراسة لتحليل دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية، مع تطبيق عملي على مصرف الأنماء. ويهدف الفصل إلى توضيح تصميم البحث، مجتمع الدراسة وعينتها، أدوات جمع البيانات، وأساليب التحليل، بما يضمن الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة. كما يوضح هذا الفصل الأسس العلمية والمنهجية التي تم الاستناد إليها لاختيار الأدوات المناسبة لقياس المتغيرات وتحليل العلاقات بين عناصر الدراسة، مع الالتزام بالمعايير الأكاديمية لضمان الصدق والثبات في النتائج.

2.3 المنهجية وطرق البحث:

نظراً لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى التعرف على دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في مصرف الأنماء، مع الجمع بين البيانات الكمية والنوعية، فإن المنهج الأكثر ملاءمة هو المنهج الوصفي التحليلي مع بعض عناصر المنهج الكمي، لأنه يسمح بـ:

- وصف واقع إدارة المخاطر الائتمانية في المصرف محل الدراسة.
- تحليل العلاقة بين متغيرات إدارة المخاطر وجودة المحفظة الائتمانية.
- اختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بالأثر.

❖ مميزات هذا المنهج:

- يتيح دراسة العلاقة بين المتغيرات.
- يجمع بين التحليل الوصفي والكمي.
- يمكن تطبيقه على بيانات حقيقية من المصرف وتحليلها إحصائياً.

❖ طرق تطبيق منهج البحث وجمع البيانات:

- يمكن تقسيم جمع البيانات إلى:
- الاستبيان الذي يوجه إلى موظفي إدارة المخاطر في مصرف الأنماء.
- البيانات المالية لمصرف الأنماء.
- تقارير إدارة المخاطر السنوية لمصرف الأنماء.
- الدراسات السابقة.

❖ طرق تحليل البيانات:

- التحليل الوصفي عن طريق وصف الخصائص الأساسية للمتغيرات: مثل مستوى تطبيق إدارة المخاطر، جودة المحفظة، عدد القروض المتعثرة ، باستخدام الجداول، الرسوم البيانية، المتوسطات، والانحراف المعياري.
- التحليل الإحصائي الاستنتاجي لاختبار الفرضيات والعلاقة بين المتغيرات.

3.3 أدوات الدراسة:

- الاستبيان الذي يوجه إلى موظفي إدارة المخاطر في مصرف الأنماء قياس مستوى تطبيق إدارة المخاطر وفعاليتها. حيث يتضمن الاستبيان على قسمين هما:
القسم الأول: البيانات الديموغرافية حيث تضمنت (المسمى الوظيفي - سنوات الخبرة في العمل المصرفي - المؤهل العلمي).
- القسم الثاني: محاور الدراسة حيث تتضمن على متغيرين هما:
 - المتغير المستقل يتمثل في إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها المختلفة (سياسات منح الائتمان - تقييم الجدارة الائتمانية - المتابعة والرقابة الائتمانية - إدارة القروض المتعثرة والمخصصات الائتمانية - ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي - تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر).
 - المتغير تابع يتمثل في جودة المحفظة الائتمانية.
- البيانات المالية لمصرف الأنماء لتحليل جودة المحفظة الائتمانية .
- الدراسات السابقة لاستكمال الإطار النظري وربط النتائج.

4.3 مجتمع الدراسة:

- العاملين في إدارات المخاطر في مصرف الأنماء بالمملكة العربية السعودية.
- العاملين في الإدارات الأخرى المتعلقة في إدارة المخاطر و إدارة القروض الأنماء بالمملكة العربية السعودية.

5.3 عينة الدراسة:

سيتم اختيار عدد من العاملين في إدارات المخاطر و الإدارات الأخرى في مصرف الأنماء بشكل عشوائي من كل طبقة حسب الوظيفة (مديرون - موظفون - مسؤولون عن القروض) لضمان تمثيل جميع المستويات الوظيفية.

6.3 حدود الدراسة :

أولاً:الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على فهم دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية تشمل الدراسة تطبيق السياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بالائتمان والمخاطر الائتمانية داخل مصرف الأنماء، وتحليل أثرها على جودة المحفظة الائتمانية.

ثانياً:الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على مصرف الأنماء بالمملكة العربية السعودية، باعتباره أحد أكبر المصارف الإسلامية وأكثرها نشاطاً في المجال الائتماني، وذلك بهدف التركيز على تجربة عملية قابلة للتحليل والتطبيق.

ثالثاً:الحدود الزمنية:

العام الدراسي 2026م – 1447هـ.

رابعاً الحدود البشرية :

يشمل مجتمع البحث العاملين في إدارات المخاطر الائتمانية بمصرف الأنماء و الإدارة الأخرى.

7.3 الصدق والثبات لاستبانة الدراسة:

تم التحقق من صدق وثبات الاستبانة المستخدمة في الدراسة، والتي تكونت من 31 عبارة موزعة على (6) أبعاد للمتغير المستقل (إدارة المخاطر الائتمانية) وبعد واحد للمتغير التابع (جودة المحفظة الائتمانية)، وذلك بعد تطبيقها على عينة قوامها (103) مفردة من العاملين في مصرف الأنماء.

أولاً: الصدق(Validity)

1. صدق المحتوى (Content Validity):

تم التأكد من صدق المحتوى من خلال:

- عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإدارة المالية والمصرفية (قوامها 7 محكمين) لإبداء الرأي في مدى تمثيل العبارات للأبعاد المحددة، ووضوح الصياغة اللغوية، وملاءمة العبارات لأهداف الدراسة.

- تم تعديل بعض العبارات بناءً على ملاحظات المحكمين، وأقر المحكمون صلاحية الاستبانة للتطبيق الميداني.

2. الصدق الداخلي (Internal Consistency Validity):

تم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه، وكذلك بين كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة، وذلك لتأكيد الاتساق الداخلي للمقياس.

جدول (1): معاملات ارتباط كل عبارة بالبعد الخاص بها

البعد/العبارة	معامل الارتباط
أولاً: سياسات منح الائتمان	
1. توجد سياسات مكتوبة وواضحة لمنح الائتمان	0.781**
2. يتم الالتزام بسياسات منح الائتمان عند اتخاذ القرارات	0.742**
3. تُراجع سياسات منح الائتمان بشكل دوري	0.694**
4. تساهم سياسات منح الائتمان في الحد من منح تسهيلات عالية المخاطر	0.713**
ثانياً: تقييم الجدارة الائتمانية	
5. يتم تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التسهيلات	0.763**
6. تعتمد إدارة الائتمان على معلومات مالية دقيقة عند التقييم	0.721**
7. يتم استخدام نماذج تقييم ائتماني فعّالة	0.688**
8. يسهم تقييم الجدارة الائتمانية في تقليل احتمالات التعثر	0.704**
ثالثاً: المتابعة والرقابة الائتمانية	
9. يتم متابعة القروض الممنوحة بشكل دوري ومنظم	0.745**
10. توجد آليات إنذار مبكر لاكتشاف مخاطر التعثر	0.772**
11. تسهم الرقابة الائتمانية المستمرة في تحسين جودة المحفظة	0.719**
12. يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية عند ظهور مؤشرات ضعف في السداد	0.691**
رابعاً: إدارة القروض المتعثرة والمخصصات	
13. توجد سياسات واضحة لإدارة القروض المتعثرة	0.714**
14. يتم تكوين مخصصات ائتمانية كافية لمواجهة القروض المتعثرة	0.682**
15. تسهم إدارة القروض المتعثرة في تقليل الخسائر الائتمانية	0.703**

0.736**	16. يتم التعامل مع القروض المتعثرة بأسلوب مهني
	خامساً: ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي
0.751**	17. يوجد وعي كافٍ لدى الموظفين حول أهمية إدارة المخاطر
0.722**	18. تشجع الإدارة الموظفين على الالتزام بسياسات المخاطر
0.694**	19. تُنفذ ورش عمل أو دورات تدريبية لتطوير فهم المخاطر
0.663**	20. يشارك الموظفون بأرائهم في تحسين إجراءات إدارة المخاطر
0.708**	21. توجد ثقافة مؤسسية تشجع على إدارة المخاطر بفعالية
	سادساً: تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر
0.769**	22. يستخدم المصرف أنظمة تكنولوجية متقدمة لمتابعة المخاطر
0.734**	23. تساهم أنظمة الرقابة الإلكترونية في الكشف المبكر عن القروض المتعثرة
0.711**	24. توفر قاعدة البيانات الرقمية معلومات دقيقة لدعم قرارات الائتمان
0.682**	25. يتم تدريب الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية
0.743**	26. تسهم التكنولوجيا في تحسين سرعة وجودة اتخاذ القرارات
	سابعاً: جودة المحفظة الائتمانية (المتغير التابع)
0.774**	27. تتمتع المحفظة الائتمانية بمستوى جيد من الجودة
0.715**	28. انخفضت نسبة القروض المتعثرة خلال السنوات الأخيرة
0.732**	29. تساهم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة الائتمان
0.697**	30. يتم تحقيق توازن مناسب بين العائد والمخاطر في المحفظة
0.756**	31. تعكس جودة المحفظة الائتمانية سلامة الأداء المالي للمصرف

****دال إحصائياً عند مستوى 0.01**

يتضح من الجدول أن جميع قيم معاملات الارتباط بين العبارات والأبعاد التي تنتمي إليها مرتفعة ودالة إحصائية، مما يؤكد اتساق العبارات داخلياً وصدقها في قياس ما وضعت لقياسه.

جدول (2): مصفوفة ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للاستبانة

البعد	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
سياسات منح الائتمان	0.723**
تقييم الجدارة الائتمانية	0.756**
المتابعة والرقابة الائتمانية	0.781**
إدارة القروض المتعثرة والمخصصات	0.642**

ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي	0.684**
تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر	0.718**
جودة المحفظة الائتمانية	0.734**

دال إحصائياً عند مستوى 0.01 **

تشير هذه النتائج إلى أن جميع الأبعاد ترتبط بشكل موجب ودال إحصائياً بالدرجة الكلية للاستبانة، مما يؤكد صدق البناء للمقياس.

3. الصدق العاملي (Construct Validity):

تم إجراء تحليل عاملي استكشافي (Exploratory Factor Analysis) باستخدام طريقة المكونات الرئيسية، وتدوير المحاور بطريقة الفارماكس، وذلك للتأكد من توزيع العبارات على الأبعاد الستة للمتغير المستقل وبعد واحد للتابع. أظهرت النتائج:

- بلغت قيمة مقياس كايذر-ماير-أولكن $KMO = 0.847$ ، وهي قيمة مرتفعة ومناسبة لإجراء التحليل العاملي.
- كان اختبار بارتليت للكروية دالاً إحصائياً $(Chi-Square = 2145.63, p = 0.000)$ ، مما يؤكد وجود علاقات ارتباط بين العبارات تسمح بإجراء التحليل.
- أظهرت مصفوفة العوامل بعد التدوير تشبع جميع العبارات على العوامل التي تنتمي إليها بقيم تشبع (Factor Loadings) تراوحت بين (0.52) و (0.81) ، وتجاوزت جميعها الحد الأدنى المقبول (0.40) .
- فسرت العوامل السبعة المستخلصة ما نسبته (68.4%) من التباين الكلي، وهي نسبة تعتبر مقبولة في البحوث الاجتماعية والإدارية.

ثانياً: الثبات (Reliability)

تم حساب ثبات الاستبانة بطريقتين:

1. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد الدراسة وللإستبانة ككل.

جدول (3): معاملات ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة والاستبانة الكلية

البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
سياسات منح الائتمان	4	0.812
تقييم الجدارة الائتمانية	4	0.795
المتابعة والرقابة الائتمانية	4	0.834
إدارة القروض المتعثرة والمخصصات	4	0.821
ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي	5	0.876
تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر	5	0.889
المتغير المستقل (ككل)	26	0.945
جودة المحفظة الائتمانية (التابع)	5	0.903
الاستبانة ككل	31	0.951

جميع قيم معامل ألفا كرونباخ مرتفعة وتتجاوز الحد المقبول إحصائياً (0.70)، وأعلىها للاستبانة ككل (0.951)، مما يدل على درجة ثبات عالية جداً للاستبانة.

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية (Split-Half Reliability):

تم تقسيم عبارات كل بعد إلى نصفين (الأول والثاني) باستخدام الطريقة الفردية والزوجية، وحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم تصحيحه بمعادلة سبيرمان-براون.

جدول (4): معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية

البعد	معامل الارتباط بين النصفين	معامل سبيرمان-براون المعدل
سياسات منح الائتمان	0.712	0.831
تقييم الجدارة الائتمانية	0.684	0.812
المتابعة والرقابة الائتمانية	0.745	0.853
إدارة القروض المتعثرة والمخصصات	0.703	0.826
ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي	0.768	0.869
تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر	0.792	0.884
جودة المحفظة الائتمانية	0.721	0.838
الاستبانة ككل	0.803	0.891

جميع قيم معامل سبيرمان-براون مرتفعة وتؤكد ثبات الاستبانة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1.4 مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً تحليلياً لنتائج الدراسة الميدانية في ضوء أسئلة البحث وأهدافه، وذلك من خلال تفسير البيانات التي تم جمعها باستخدام أدوات الدراسة المعتمدة وتحليلها إحصائياً وفق الأساليب المناسبة لطبيعة المتغيرات. ويهدف هذا الفصل إلى بيان مدى تحقق فروض الدراسة، والكشف عن طبيعة العلاقات بين المتغيرات، وتحديد مستوى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة.

2.4 تحليل البيانات:

تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS على عينة قوامها (103) موظفاً من العاملين في مصرف الأنماء، بعد استبعاد الاستجابات غير المكتملة.

يحتوي الاستبيان على ثلاثة أقسام رئيسية:

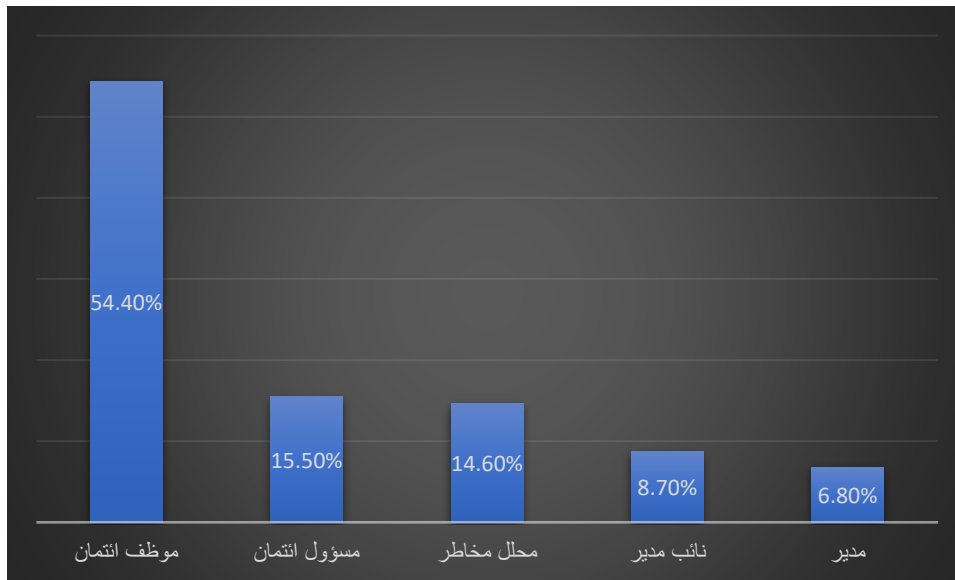
- (البيانات الديموغرافية) المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي
- المتغير المستقل: إدارة المخاطر الائتمانية ويتكون من (6) أبعاد بـ (26) عبارة
- المتغير التابع: جودة المحفظة الائتمانية ويتكون من (5) عبارات

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي حيث: (1) موافق بشدة، (2) موافق، (3) محايد، (4) غير موافق، (5) غير موافق بشدة.

أولاً: التحليل الوصفي للعينة (الديموغرافيا)

جدول (5) توزيع افراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
موظف ائتمان	56	54.4%
مسؤول ائتمان	16	15.5%
محلل مخاطر	15	14.6%
نائب مدير	9	8.7%
مدير	7	6.8%
الإجمالي	103	100%



شكل (1) توزيع افراد العينة حسب المسمى الوظيفي

يوضح الجدول أعلاه توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً لمسماهم الوظيفي، حيث بلغ إجمالي العينة (103) مشاركاً. يظهر التحليل أن الغالبية العظمى من العينة (54.4%)، أي (56) مشاركاً يشغلون منصب موظف ائتمان، مما يشير إلى أن القطاع الأساسي للعينة مرتبط مباشرة بالوظائف التنفيذية اليومية المتعلقة بإدارة العمليات الائتمانية والمهام المرتبطة بالتعامل مع العملاء والمخاطر الائتمانية الأساسية. هذا التركيز على الموظفين التنفيذيين قد يعكس مستوى خبرة عملي في التعامل مع العمليات الائتمانية اليومية، مما يسمح بالحصول على بيانات دقيقة وواقعية حول الممارسات الفعلية لإدارة المخاطر والاعتماد الائتماني داخل المؤسسة.

في المقابل، يشكل المسؤولون الائتمانيون نسبة (15.5%) من العينة (16) مشاركاً، وهو ما يشير إلى تمثيل متوسط للوظائف التي تتطلب مسؤولية أكبر في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالاعتماد والموافقة على القروض أو تقييم المخاطر الائتمانية على مستوى متوسط. ويعكس هذا التمثيل إمكانية الحصول على رؤى أكثر شمولية فيما يتعلق بالقرارات الائتمانية وآليات الرقابة الداخلية، مقارنة بالموظفين التنفيذيين الذين يركزون على العمليات اليومية.

أما المحللون المتخصصون في المخاطر فيمثلون نسبة (14.6%) من العينة (15) مشاركاً، ما يعكس وجود شريحة فنية مهمة مسؤولة عن تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية، وإعداد التقارير اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. وجود هذه الفئة ضمن العينة يوفر إمكانية الاطلاع على تحليل معمق للمخاطر وتقديرات احتمالية التعثر، وهو عنصر جوهري لدراسة العلاقة بين السياسات الائتمانية وإدارة المخاطر.

على مستوى الإدارة العليا، نجد أن نواب المديرين يمثلون نسبة (8.7%) أي (9) مشاركين، في حين يمثل المديرون (6.8%) فقط من العينة (7 مشاركين). هذا التوزيع يشير إلى تمثيل محدود للقيادات العليا

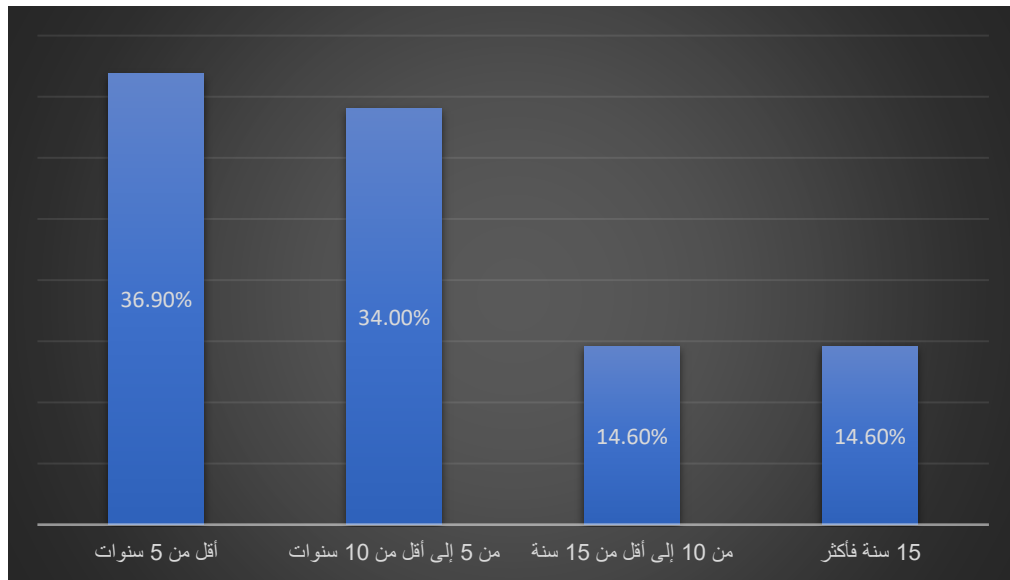
ضمن العينة، مما قد يعكس التحديات المرتبطة بالحصول على مشاركتهم بسبب الانشغال الإداري أو الأعباء الوظيفية. ومع ذلك، فإن مشاركتهم مهمة لتوفير منظور استراتيجي حول سياسات المؤسسة في إدارة الائتمان والمخاطر، وربط الأداء التنفيذي اليومي بالخطط والسياسات العليا.

يمكن تفسير هذا التوزيع أيضًا من منظور الدراسات السابقة في مجال الإدارة والمالية، حيث أشارت العديد من الدراسات مثل (Al-Mutairi, 2021; Chen, *et al.*, 2022) إلى أن الغالبية العظمى من البيانات المتعلقة بالعمليات الائتمانية يتم جمعها من الموظفين التنفيذيين، بينما توفر الطبقات الإدارية العليا والإشرافية رؤى أكثر استراتيجية حول ممارسات إدارة المخاطر والسياسات المؤسسية. لذا، فإن تمثيل كل فئة وظيفية في العينة يساهم في بناء صورة متكاملة عن الممارسات الائتمانية من المستوى التنفيذي إلى المستوى الاستراتيجي.

بشكل عام، يظهر من التحليل الوصفي أن العينة موزعة بطريقة تعكس التركيز على العاملين التنفيذيين والفنيين في مجال الائتمان والمخاطر، مع تمثيل محدود للقيادات الإدارية العليا. ويعد هذا التوزيع مناسبًا لدراسة الممارسات اليومية في إدارة المخاطر الائتمانية، مع الحفاظ على إدراج وجهات النظر الاستراتيجية للمسؤولين الإداريين لتوفير بعد تحليلي أوسع.

جدول (6) توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل المصرفي

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	38	36.9%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	35	34.0%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	15	14.6%
سنة فأكثر 15	15	14.6%
الإجمالي	103	100%



شكل (2) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل المصرفي

يوضح الجدول أعلاه توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً لسنوات خبرتهم في العمل المصرفي، حيث بلغ إجمالي العينة (103) مشاركاً. يظهر التحليل أن غالبية المشاركين (36.9%)، أي (38) مشاركاً يمتلكون خبرة تقل عن خمس سنوات، مما يشير إلى وجود شريحة كبيرة من الموظفين الجدد أو من ذوي الخبرة المحدودة نسبياً في القطاع المصرفي. هذه الفئة غالباً ما تكون على صلة مباشرة بالعمليات اليومية، وتتعامل مع تطبيق السياسات المصرفية والإجراءات التشغيلية على أرض الواقع، ما يوفر رؤية عملية حول التحديات اليومية في إدارة العمليات والائتمان.

تأتي بعد ذلك الفئة التي تتراوح خبرتها بين 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة (34.0%) أي (35) مشاركاً، وهي تمثل شريحة متوسطة الخبرة تجمع بين المعرفة العملية والقدرة على تقييم المخاطر بشكل أفضل. الأفراد ضمن هذه الفئة غالباً ما يكونون قد اكتسبوا خبرة كافية لفهم سياسات المؤسسة وأثرها على الأداء الائتماني، ويستطيعون تقديم تحليل أكثر دقة وموضوعية للعمليات المصرفية مقارنة بالمبتدئين.

أما الفئتان الأعلى خبرة، من 10 إلى أقل من 15 سنة و15 سنة فأكثر، فكل منهما يمثل (14.6%) من العينة (15) مشاركاً لكل فئة. تمثل هذه الفئات العاملين الذين يمتلكون خبرة متقدمة ومعرفة عميقة بأنظمة المصرفية وإدارة المخاطر، ولديهم القدرة على تقديم تقييمات استراتيجية وتحليلات دقيقة تساعد في فهم العلاقة بين الخبرة العملية ونجاح السياسات المصرفية. كما تمثل هذه الفئات الرابط بين المعرفة المكتسبة والخبرة العملية الطويلة، مما يساهم في إثراء الدراسة بوجهات نظر ذات بعد استراتيجي وعميق.

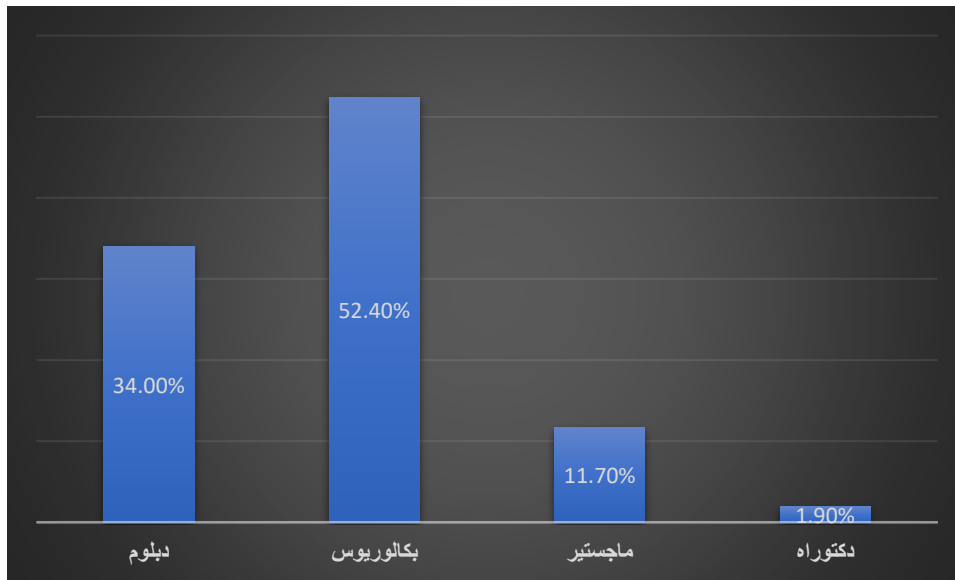
يُظهر هذا التوزيع أن العينة تحتوي على توازن نسبي بين الخبرات المبكرة والمتوسطة والمتقدمة، مما يتيح جمع بيانات شاملة تمثل مستويات متعددة من الخبرة العملية. ويمكن الاستنتاج أن وجود هذه الشرائح المختلفة يساهم في تعزيز موثوقية الدراسة، إذ يسمح بمقارنة وجهات النظر بين الموظفين الجدد وأولئك ذوي الخبرة الطويلة، بما يعكس التدرج في فهم وتطبيق السياسات المصرفية وإدارة المخاطر الائتمانية.

تشير الدراسات السابقة في مجال الإدارة المصرفية والمخاطر مثل (Al-Fadly, 2021; Chen & Lee, 2022) إلى أن اختلاف سنوات الخبرة يلعب دورًا محوريًا في إدراك الموظفين لمخاطر العمل المصرفي واتخاذ القرارات الائتمانية. فالأفراد ذوي الخبرة الطويلة يميلون إلى تبني استراتيجيات أكثر حذرًا وتحليلًا للمخاطر، بينما الفئات الأقل خبرة قد تركز أكثر على الإجراءات اليومية والتطبيق العملي للسياسات دون تقييم معمق للمخاطر المحتملة.

بناءً على ذلك، يوفر هذا التوزيع الوصفي للعينة قاعدة صلبة لدراسة تأثير الخبرة على ممارسات إدارة المخاطر، ويعزز فهم العلاقة بين سنوات العمل المصرفي ومستوى إدراك المخاطر والقدرة على التعامل معها بفعالية.

جدول (7) توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	35	34.0%
بكالوريوس	54	52.4%
ماجستير	12	11.7%
دكتوراه	2	1.9%
الإجمالي	103	100%



شكل (3) توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

يعكس الجدول أعلاه توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي أو المؤهل العلمي، حيث بلغ إجمالي العينة (103) مشاركاً. يظهر التحليل أن الغالبية العظمى من العينة (52.4%)، أي (54 مشاركاً) يحملون شهادة بكالوريوس، ما يشير إلى أن العينة تتألف أساساً من موظفين يمتلكون أساساً أكاديمياً قوياً يمكنهم من فهم المبادئ المصرفية الأساسية، والإلمام بالإجراءات التشغيلية، واستيعاب السياسات الائتمانية وإدارة المخاطر.

تأتي بعد ذلك الفئة الحاملة لشهادة الدبلوم بنسبة (34.0%) أي (35) مشاركاً، وهي فئة تمثل غالباً العاملين ذوي الخلفية المهنية أو التطبيقية في القطاع المصرفي، والذين يمتلكون خبرة عملية متوسطة في التعامل مع العمليات اليومية. هذه الفئة تمثل العمود الفقري للأنشطة المصرفية اليومية، حيث يقومون بتطبيق السياسات الائتمانية وتنفيذ الإجراءات الإدارية مع الاعتماد على الخبرة المكتسبة أثناء العمل.

أما المشاركون الحاصلون على درجة الماجستير فيمثلون (11.7%) من العينة (12) مشاركاً، مما يعكس وجود شريحة متخصصة تمتلك قدرًا متقدمًا من المعرفة النظرية والقدرة على التحليل المالي والمخاطر الائتمانية بشكل معمق. هذه الفئة غالباً ما تكون مسؤولة عن إعداد التقارير التحليلية، تقييم المخاطر على مستوى أكبر، والمساهمة في تطوير السياسات الإدارية للمؤسسة.

في المقابل، تمثل الفئة الحاملة لدرجة الدكتوراه نسبة منخفضة جداً بلغت (1.9%) أي (2) مشاركاً، وهي غالباً تتضمن خبراء أكاديميين أو استشاريين متخصصين في المجالات المالية والإدارية. على الرغم من صغر حجم هذه الفئة، إلا أن مساهمتها قد تكون ذات بعد استراتيجي وعلمي، حيث توفر رؤى معمقة حول الاتجاهات الحديثة في الإدارة المصرفية والبحث التطبيقي في مجال المخاطر الائتمانية.

يشير هذا التوزيع إلى أن العينة تجمع بين مستويات تعليمية متنوعة، مما يعزز شمولية الدراسة ويتيح الاطلاع على وجهات نظر مختلفة بين الفئات العملية والأكاديمية. فالفئات الحاصلة على مؤهلات أقل تمثل الخبرة العملية اليومية والتطبيق المباشر للسياسات، بينما الفئات الأعلى مؤهلاً توفر منظوراً تحليلياً واستراتيجياً أكثر تعمقاً.

وتعزز الدراسات السابقة هذا التوجه، حيث أظهرت أبحاث مثل (Al-Fadly, 2021; Chen & Lee, 2022) أن المستوى التعليمي يؤثر بشكل مباشر على فهم الموظفين لمفاهيم المخاطر، واتخاذ القرارات الائتمانية، وكفاءة تطبيق السياسات. إذ تميل الفئات الحاصلة على مؤهلات عليا إلى تقييم المخاطر بشكل أكثر منهجية ودقة، بينما الفئات الأقل مؤهلاً تركز على الأداء التنفيذي والعمليات اليومية، وهو ما يوفر منظوراً تكاملياً لدراسة ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات وأبعاد الاستبيان

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة ولكل بعد.

جدول (8) الإحصاء الوصفي لأبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر الائتمانية)

البعد	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	*المستوى
سياسات منح الائتمان	4	1.68	0.61	مرتفع
تقييم الجدارة الائتمانية	4	1.73	0.64	مرتفع
المتابعة والرقابة الائتمانية	4	1.79	0.68	مرتفع
إدارة القروض المتعثرة والمخصصات	4	1.82	0.71	مرتفع
ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي	5	2.05	0.85	متوسط
تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر	5	1.92	0.77	مرتفع
المتغير المستقل ككل	26	1.83	0.65	مرتفع

يعكس التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل "إدارة المخاطر الائتمانية" أن جميع الأبعاد الأساسية سجلت مستوى مرتفع عموماً، حيث أظهرت سياسات منح الائتمان متوسطاً قدره (1.68) مع انحراف معياري (0.61)، ما يشير إلى وضوح الإجراءات والمعايير المتبعة عند الموافقة على القروض، بينما سجل تقييم الجدارة الائتمانية متوسط (1.73) وانحراف معياري (0.64)، مما يعكس إدراك المشاركين لأهمية دراسة

الملاءة المالية للعملاء قبل اتخاذ القرارات الائتمانية. كما سجلت المتابعة والرقابة الائتمانية متوسطاً (1.79) مع انحراف معياري (0.68)، في حين حققت إدارة القروض المتعثرة والمخصصات أعلى متوسط بين الأبعاد الفرعية (1.82) انحراف معياري (0.71)، مما يدل على الاهتمام الفعلي بمراقبة الأداء الائتماني والتعامل مع المخاطر المالية بشكل استباقي. ومن جهة أخرى، أظهر بعد تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر متوسطاً (1.92) مع انحراف معياري (0.77)، ما يوضح الاعتماد المتزايد على الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة في تحسين عمليات إدارة المخاطر، في حين سجل بعد ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي متوسطاً أعلى قليلاً عند (2.05) مع انحراف معياري (0.85)، وهو مستوى متوسط نسبياً، ما يشير إلى الحاجة لتعزيز الوعي التنظيمي لدى جميع الموظفين لضمان فهم شامل للمخاطر والسياسات المصرفية. وبالنظر إلى المتغير المستقل ككل، فقد سجل متوسطاً (1.83) مع انحراف معياري (0.65) عبر 26 عبارة، مما يعكس تقييماً عاماً مرتفعاً لفعالية إدارة المخاطر الائتمانية في العينة، ويؤكد أن المؤسسات المصرفية تعتمد على مزيج من السياسات الصارمة، الرقابة المستمرة، تقييم العملاء، استخدام التكنولوجيا، ووجود قاعدة ثقافية متنامية لإدارة المخاطر، مع الإشارة إلى أن تعزيز الثقافة التنظيمية والوعي بالمخاطر قد يسهم بشكل أكبر في تحسين كفاءة العمليات وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

جدول (9) الإحصاء الوصفي لأبعاد (جودة المحفظة الائتمانية)

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري
تتمتع المحفظة الائتمانية بمستوى جيد من الجودة	1.68	0.72
انخفضت نسبة القروض المتعثرة خلال السنوات الأخيرة	1.92	0.84
تسهم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة الائتمان	1.71	0.69
يتم تحقيق توازن مناسب بين العائد والمخاطر في المحفظة	1.78	0.74
تعكس جودة المحفظة الائتمانية سلامة الأداء المالي للمصرف	1.74	0.70
المتغير التابع ككل	1.77	0.68

يعكس التحليل الوصفي للمتغير التابع "جودة المحفظة الائتمانية" أن المشاركين يقيمون جودة المحفظة بشكل مرتفع نسبياً، حيث أشارت البيانات إلى أن المحفظة الائتمانية تتمتع بمستوى جيد من الجودة بمتوسط (1.68) وانحراف معياري (0.72)، بينما أظهر البيان المتعلق بانخفاض نسبة القروض المتعثرة خلال السنوات الأخيرة متوسطاً أعلى قدره (1.92) مع انحراف معياري (0.84)، مما يعكس تحسناً ملموساً في إدارة القروض وتقليل المخاطر المرتبطة بها. كما أشار المشاركون إلى أن سياسات إدارة المخاطر الائتمانية تسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الائتمان بمتوسط (1.71) وانحراف معياري (0.69)، ما يوضح العلاقة الواضحة بين فعالية الإجراءات الائتمانية وجودة المحفظة، في حين سجل البيان الخاص بتحقيق

توازن مناسب بين العائد والمخاطر في المحفظة متوسطاً (1.78) وانحرافاً معيارياً (0.74)، مما يدل على وعي المشاركين بأهمية إدارة المخاطر لتحقيق استدامة مالية متوازنة. وأخيراً، أظهر البيان المتعلق بسلامة الأداء المالي للمصرف متوسطاً (1.74) وانحرافاً معيارياً (0.70)، وهو ما يعكس أن جودة المحفظة الائتمانية تُعد مؤشراً مهماً على صحة الأداء المالي للمؤسسة المصرفية. وبالنظر إلى المتغير التابع ككل، فقد سجل متوسطاً (1.77) مع انحراف معياري (0.68)، مما يعكس تقييماً عاماً مرتفعاً لجودة المحفظة الائتمانية في العينة، ويؤكد أن فعالية إدارة المخاطر والسياسات الائتمانية والتوازن بين العائد والمخاطر كلها عوامل أساسية تساهم في تحسين الأداء المالي وضمان استدامة المحفظة على المدى الطويل.

3.4 الإحصاء الوصفي لمحاور الاستبانة:

جدول (10) أولاً: التحليل الوصفي لمحور سياسات منح الائتمان

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة (%) [*]	الترتيب
1	توجد سياسات مكتوبة وواضحة لمنح الائتمان في مصرف الأئماء	1.59	0.87	92.2	1
2	يتم الالتزام بسياسات منح الائتمان عند اتخاذ القرارات الائتمانية	1.62	0.81	91.3	2
3	تُراجع سياسات منح الائتمان بشكل دوري لتواكب المتغيرات الاقتصادية	1.71	0.79	88.4	3
4	تساهم سياسات منح الائتمان في الحد من منح تسهيلات عالية المخاطر	1.80	0.84	84.5	4
	المحور ككل	1.68	0.61	89.1	

يعكس التحليل الوصفي لمحور سياسات منح الائتمان في استبانة الدراسة أن المشاركين أبدوا توافقاً مرتفعاً حول فعالية السياسات المطبقة في مصرف الأئماء، حيث أشارت البيانات إلى أن وجود سياسات مكتوبة وواضحة لمنح الائتمان حصل على أعلى نسبة موافقة بلغت (92.2%) مع متوسط (1.59) وانحراف معياري (0.87)، مما يعكس إدراك المشاركين لأهمية وجود قواعد موثقة لضمان الشفافية والالتزام بالمعايير الائتمانية. كما سجل البيان المتعلق بالالتزام بسياسات منح الائتمان عند اتخاذ القرارات الائتمانية نسبة موافقة (91.3%) مع متوسط (1.62) وانحراف معياري (0.81)، وهو ما يدل على أن الموظفين يطبقون هذه السياسات فعلياً في الممارسات اليومية، بما يعزز التحكم بالمخاطر وتقليل احتمالية منح تسهيلات عالية

المخاطر. وفيما يتعلق بمراجعة السياسات بشكل دوري لتواكب المتغيرات الاقتصادية، فقد حصل هذا البند على نسبة موافقة 88.4% ومتوسط 1.71 مع انحراف معياري 0.79، مما يوضح اهتمام المؤسسة بتحديث سياساتها بما يتماشى مع التقلبات الاقتصادية ويعزز قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر الطارئة. أما البيان الخاص بمساهمة سياسات منح الائتمان في الحد من التسهيلات عالية المخاطر، فقد سجل نسبة موافقة 84.5% ومتوسط 1.80 مع انحراف معياري 0.84، مما يشير إلى أن السياسات الفعالة تسهم في حماية المؤسسة من المخاطر الكبيرة وتعزز الاستقرار المالي. وبالنظر إلى المحور ككل، فقد سجل متوسطاً 1.68 مع انحراف معياري 0.61، مما يعكس تقييماً مرتفعاً لإجمالي سياسات منح الائتمان في المؤسسة ويؤكد على فعالية هذه السياسات في تنظيم القرارات الائتمانية وتحقيق التوازن بين المخاطر والعائد، مع إشارة ضمنية إلى أهمية استمرار المراجعة والتطوير الدوري لهذه السياسات لتعزيز مواءمتها مع بيئة العمل المصرفية المتغيرة.

جدول (11) ثانياً: التحليل الوصفي لمحور تقييم الجدارة الائتمانية

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة (%)	الترتيب
5	يتم تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التسهيلات الائتمانية	1.70	0.82	89.3	1
6	تعتمد إدارة الائتمان على معلومات مالية دقيقة عند تقييم العملاء	1.75	0.79	87.4	3
7	يتم استخدام نماذج تقييم ائتماني فعّالة لتقدير مخاطر التعثر	1.72	0.85	88.5	2
8	يسهم تقييم الجدارة الائتمانية في تقليل احتمالات تعثر العملاء	1.75	0.80	87.4	3
	المحور ككل	1.73	0.64	88.2	

يعكس التحليل الوصفي لمحور تقييم الجدارة الائتمانية في استبانة الدراسة أن المشاركين أبدوا مستوى عالٍ من التوافق حول فعالية الإجراءات المعتمدة لتقييم العملاء قبل منح التسهيلات الائتمانية، حيث أشار البيان الأول المتعلق بتحليل الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التسهيلات إلى نسبة موافقة 89.3% مع متوسط 1.70 وانحراف معياري 0.82، مما يدل على إدراك الموظفين لأهمية التحليل الدقيق للعملاء المالية للعملاء كخطوة أساسية للحد من المخاطر الائتمانية. كما سجل البيان الخاص باستخدام نماذج تقييم ائتماني فعّالة لتقدير مخاطر التعثر نسبة موافقة 88.5% مع متوسط 1.72 وانحراف معياري 0.85، ما يعكس اعتماد المؤسسة على أدوات تحليلية حديثة وفعالة في التنبؤ بمخاطر التعثر المحتملة، وبالتالي تعزيز جودة

المحفظة الائتمانية. وفيما يتعلق بالاعتماد على معلومات مالية دقيقة عند تقييم العملاء، فقد حصل هذا البند على نسبة موافقة 87.4% مع متوسط 1.75 وانحراف معياري 0.79، مؤكداً أن دقة البيانات المالية تلعب دوراً جوهرياً في اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة. كما سجل البيان المتعلق بإسهام تقييم الجدارة الائتمانية في تقليل احتمالات تعثر العملاء نفس النسبة (87.4%) مع متوسط 1.75 وانحراف معياري 0.80، ما يشير إلى أن تقييم الجدارة الائتمانية يمثل آلية وقائية مهمة للتحكم بالمخاطر وتحقيق استقرار المحفظة. وبالنظر إلى المحور ككل، فقد سجل متوسطاً 1.73 مع انحراف معياري 0.64، مما يعكس تقييماً عاماً مرتفعاً لإجراءات تقييم الجدارة الائتمانية في مصرف الأنماء، ويؤكد على أن الاعتماد على التحليل المالي الدقيق، والنماذج التقييمية الحديثة، ومراجعة احتمالات التعثر جميعها تسهم بشكل مباشر في تحسين جودة القرارات الائتمانية وتقليل المخاطر المالية للمؤسسة.

جدول (12) ثالثاً: التحليل الوصفي لمحور المتابعة والرقابة الائتمانية

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة (%)	الترتيب
9	يتم متابعة القروض الممنوحة بشكل دوري ومنتظم	1.75	0.83	87.4	1
10	توجد آليات إنذار مبكر لاكتشاف مخاطر التعثر الائتماني	1.80	0.86	85.4	3
11	تسهم الرقابة الائتمانية المستمرة في تحسين جودة المحفظة الائتمانية	1.78	0.79	86.4	2
12	يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية عند ظهور مؤشرات ضعف في السداد	1.83	0.81	84.5	4
	المحور ككل	1.79	0.68	85.9	

يعكس التحليل الوصفي لمحور المتابعة والرقابة الائتمانية في استبانة الدراسة مدى الاهتمام المؤسسي بالرقابة المستمرة على القروض الممنوحة لضمان جودة المحفظة الائتمانية وتقليل احتمالات التعثر، حيث أشار البيان الأول المتعلق بمتابعة القروض الممنوحة بشكل دوري ومنتظم إلى نسبة موافقة 87.4% مع متوسط 1.75 وانحراف معياري 0.83، مما يدل على التزام الموظفين بتنفيذ آليات متابعة منتظمة لتقييم أداء القروض ومراقبة المخاطر المحتملة. كما سجل البيان المتعلق بتسهم الرقابة الائتمانية المستمرة في تحسين جودة المحفظة الائتمانية نسبة موافقة 86.4% مع متوسط 1.78 وانحراف معياري 0.79، مشيراً إلى أن الرقابة الفعالة تعزز قدرة المؤسسة على الحفاظ على جودة المحفظة وتحقيق توازن بين العوائد والمخاطر. فيما أشار البيان الخاص بوجود آليات إنذار مبكر لاكتشاف مخاطر التعثر الائتماني إلى نسبة

موافقة 85.4% مع متوسط 1.80 وانحراف معياري 0.86، وهو ما يعكس اعتماد المؤسسة على أدوات استباقية للتعرف على المخاطر المحتملة قبل تفاقمها. أما البيان المتعلق باتخاذ إجراءات تصحيحية عند ظهور مؤشرات ضعف في السداد فقد سجل نسبة موافقة 84.5% مع متوسط 1.83 وانحراف معياري 0.81، موضحاً أن الإجراءات التصحيحية تمثل خطوة جوهرية لتقليل الخسائر وتعزيز الاستقرار المالي. وبالنظر إلى المحور ككل، فقد سجل متوسطاً 1.79 مع انحراف معياري 0.68، مما يعكس تقييماً عاماً مرتفعاً للممارسات المتعلقة بالمتابعة والرقابة الائتمانية في مصرف الأنماء، ويؤكد على أن المراقبة المنتظمة، واستخدام آليات الإنذار المبكر، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة كلها عناصر أساسية تساهم في تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتقليل احتمالات المخاطر المالية.

جدول (13) رابعاً: التحليل الوصفي لمحور إدارة القروض المتعثرة والمخصصات

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة (%)	الترتيب
13	توجد سياسات واضحة لإدارة القروض المتعثرة في المصرف	1.80	0.84	85.4	2
14	يتم تكوين مخصصات ائتمانية كافية لمواجهة القروض المتعثرة	1.85	0.82	83.5	4
15	تسهم إدارة القروض المتعثرة في تقليل الخسائر الائتمانية	1.79	0.87	86.4	1
16	يتم التعامل مع القروض المتعثرة بأسلوب مهني يحد من تفاقم المخاطر	1.84	0.79	83.5	3
	المحور ككل	1.82	0.71	84.7	

يعكس التحليل الوصفي لمحور إدارة القروض المتعثرة والمخصصات في استبانة الدراسة مدى فعالية السياسات والإجراءات المتبعة للحد من المخاطر المالية المرتبطة بالقروض غير المسددة، حيث أشار البيان الأول المتعلق بوجود سياسات واضحة لإدارة القروض المتعثرة إلى نسبة موافقة 85.4% مع متوسط 1.80 وانحراف معياري 0.84، مما يدل على إدراك المشاركين لأهمية وجود إطار تنظيمي واضح يوجه التعامل مع القروض المتعثرة. كما سجل البيان الخاص بتكوين مخصصات ائتمانية كافية لمواجهة القروض المتعثرة نسبة موافقة 83.5% مع متوسط 1.85 وانحراف معياري 0.82، مشيراً إلى أن تخصيص المخصصات يعد خطوة وقائية أساسية لحماية المؤسسة من الخسائر المحتملة. وفيما يتعلق بقدرة إدارة القروض المتعثرة على تقليل الخسائر الائتمانية، فقد سجل البيان نسبة موافقة 86.4% مع متوسط 1.79 وانحراف معياري 0.87، وهو ما يعكس أن الإجراءات المطبقة فعالة في الحد من المخاطر المالية وتحسين

استقرار المحفظة الائتمانية. أما البيان المتعلق بالتعامل مع القروض المتعثرة بأسلوب مهني يحد من تفاقم المخاطر فقد حصل على نسبة موافقة 83.5% مع متوسط 1.84 وانحراف معياري 0.79، مؤكداً أهمية الاحترافية في إدارة هذه الحالات لتفادي تراكم التعثرات. وبالنظر إلى المحور ككل، فقد سجل متوسطاً 1.82 مع انحراف معياري 0.71، مما يعكس تقييماً عاماً مرتفعاً لإدارة القروض المتعثرة والمخصصات في مصرف الأنماء، ويؤكد أن وجود سياسات واضحة، تكوين مخصصات مناسبة، واتباع أساليب مهنية في التعامل مع القروض المتعثرة جميعها عناصر أساسية تسهم في تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتقليل المخاطر المالية على المدى الطويل.

جدول (14) خامساً: التحليل الوصفي لمحور ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة (%)	الترتيب
17	يوجد وعي كافٍ لدى الموظفين حول أهمية إدارة المخاطر الائتمانية	2.00	0.92	74.8	1
18	تشجع الإدارة الموظفين على الالتزام بسياسات وإجراءات المخاطر	2.05	0.89	72.8	3
19	تُنَفَّذ ورش عمل أو دورات تدريبية لتطوير فهم المخاطر الائتمانية	2.10	0.95	71.8	5
20	يشارك الموظفون بأرائهم في تحسين إجراءات إدارة المخاطر	2.02	0.88	73.8	2
21	توجد ثقافة مؤسسية تشجع على إدارة المخاطر بفعالية	2.08	0.91	72.8	4
	المحور ككل	2.05	0.85	73.2	

يعكس التحليل الوصفي لمحور ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي في استبانة الدراسة مستوى متوسطاً نسبياً في إدراك المشاركين لأهمية إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز الثقافة المؤسسية بهذا الخصوص، حيث أظهر البيان الأول المتعلق بوجود وعي كافٍ لدى الموظفين حول أهمية إدارة المخاطر نسبة موافقة 74.8% مع متوسط 2.00 وانحراف معياري 0.92، مما يشير إلى أن الموظفين يمتلكون فهماً أساسياً لمفهوم المخاطر وضرورة إدارتها، لكنه يوضح أيضاً الحاجة لمزيد من التوعية. فيما سجل البيان الخاص بتشجيع الإدارة الموظفين على الالتزام بسياسات وإجراءات المخاطر نسبة موافقة 72.8% مع متوسط 2.05 وانحراف معياري 0.89، مما يعكس الجهود الإدارية لتعزيز الالتزام بالممارسات التنظيمية، إلا أنه يشير إلى إمكانية تحسين هذه المبادرات. وأشار البيان المتعلق بتنفيذ ورش عمل أو دورات تدريبية لتطوير فهم المخاطر الائتمانية

إلى نسبة موافقة 71.8% مع متوسط 2.10 وانحراف معياري 0.95، ما يوضح أن البرامج التدريبية موجودة لكنها قد تحتاج إلى توسيع نطاقها أو تحسين فعاليتها لتعزيز وعي الموظفين. كما سجل البيان الخاص بمشاركة الموظفين بأرائهم في تحسين إجراءات إدارة المخاطر نسبة موافقة 73.8% مع متوسط 2.02 وانحراف معياري 0.88، مشيراً إلى وجود قنوات تشاركية محدودة تشجع على التعبير عن الأفكار والمقترحات لتحسين الممارسات الائتمانية. وأخيراً، أظهر البيان المتعلق بوجود ثقافة مؤسسية تشجع على إدارة المخاطر بفعالية نسبة موافقة 72.8% مع متوسط 2.08 وانحراف معياري 0.91، مما يشير إلى أن المؤسسة تعمل على بناء ثقافة مخاطر، إلا أن الأمر يحتاج إلى تعزيز أكبر لضمان شمولية الثقافة في جميع المستويات الوظيفية. وبالنظر إلى المحور ككل، فقد سجل متوسطاً 2.05 مع انحراف معياري 0.85، مما يعكس تقييماً متوسطاً لثقافة المخاطر والوعي التنظيمي في مصرف الأنماء، ويؤكد على أهمية تعزيز برامج التدريب والتوعية والممارسات المؤسسية لرفع مستوى الالتزام والثقافة التنظيمية بما يسهم في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية بشكل مستدام.

جدول (15) سادساً: التحليل الوصفي لمحور تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة (%)	الترتيب
22	يستخدم المصرف أنظمة تكنولوجية متقدمة لمتابعة المخاطر الائتمانية	1.90	0.84	81.6	1
23	تساهم أنظمة الرقابة الإلكترونية في الكشف المبكر عن القروض المتعثرة	1.93	0.82	80.6	3
24	توفر قاعدة البيانات الرقمية معلومات دقيقة لدعم قرارات الائتمان	1.89	0.86	82.5	1
25	يتم تدريب الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية في إدارة المخاطر	1.95	0.80	79.6	4
26	تسهم التكنولوجيا في تحسين سرعة وجودة اتخاذ القرارات الائتمانية	1.93	0.79	80.6	2
	المحور ككل	1.92	0.77	81.0	

يعكس التحليل الوصفي لمحور تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر في استبانة الدراسة الدور المتنامي للتقنيات الحديثة في تحسين فعالية إدارة المخاطر الائتمانية داخل مصرف الأنماء، حيث أظهر البيان الأول المتعلق باستخدام المصرف لأنظمة تكنولوجية متقدمة لمتابعة المخاطر نسبة موافقة (81.6%) مع متوسط (1.90) وانحراف معياري (0.84)، مما يدل على اعتماد المؤسسة على أدوات تقنية متطورة لرصد المخاطر

وتسهيل مراقبة المحفظة الائتمانية. كما سجل البيان الخاص بمساهمة أنظمة الرقابة الإلكترونية في الكشف المبكر عن القروض المتعثرة نسبة موافقة (80.6%) مع متوسط (1.93) وانحراف معياري (0.82)، ما يعكس فعالية الرقابة الرقمية في التعرف على حالات التعثر قبل تفاقمها، وهو ما يعزز اتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بتوفير قاعدة البيانات الرقمية لدعم قرارات الائتمان، فقد سجل البيان نسبة موافقة (82.5%) مع متوسط (1.89) وانحراف معياري (0.86)، مما يشير إلى أن الاعتماد على بيانات دقيقة ومنظمة يسهم في تحسين دقة القرارات الائتمانية وتقليل المخاطر المرتبطة بها. وأوضح البيان المتعلق بتدريب الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية في إدارة المخاطر نسبة موافقة (79.6%) مع متوسط (1.95) وانحراف معياري (0.80)، مشيراً إلى أن التدريب على الأدوات الرقمية عنصر مهم لتعزيز القدرة التشغيلية للموظفين في التعامل مع الأنظمة الحديثة. كما سجل البيان الخاص بمساهمة التكنولوجيا في تحسين سرعة وجودة اتخاذ القرارات الائتمانية نسبة موافقة (80.6%) مع متوسط (1.93) وانحراف معياري (0.79)، مؤكداً على الدور المحوري للتكنولوجيا في دعم سرعة الاستجابة ودقة القرارات داخل المؤسسة. وبالنظر إلى المحور ككل، فقد سجل متوسطاً (1.92) مع انحراف معياري (0.77)، مما يعكس تقييماً مرتفعاً لاعتماد المصرف على التكنولوجيا والأدوات الرقمية في إدارة المخاطر، ويؤكد على أن الجمع بين الأنظمة المتقدمة، قواعد البيانات الدقيقة، الرقابة الإلكترونية، والتدريب المستمر للموظفين يسهم في تعزيز جودة القرارات الائتمانية وتحقيق استدامة المحفظة وتقليل المخاطر المالية.

جدول (16) سابعاً: التحليل الوصفي لمحور جودة المحفظة الائتمانية (المتغير التابع)

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة (%)	الترتيب
27	تتمتع المحفظة الائتمانية لمصرف الأنماء بمستوى جيد من الجودة	1.75	0.82	87.4	2
28	انخفضت نسبة القروض المتعثرة خلال السنوات الأخيرة	1.80	0.85	84.5	4
29	تسهم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة الائتمان	1.74	0.79	88.4	1
30	يتم تحقيق توازن مناسب بين العائد والمخاطر في المحفظة الائتمانية	1.78	0.81	86.4	3
31	تعكس جودة المحفظة الائتمانية سلامة الأداء المالي للمصرف	1.78	0.80	86.4	3
	المحور ككل	1.77	0.68	86.6	

يعكس التحليل الوصفي لمحور جودة المحفظة الائتمانية في استبانة الدراسة مستوى مرتفعاً من التقييم بين المشاركين، حيث أشار البيان الأول المتعلق بتمتع المحفظة الائتمانية لمصرف الأئماء بمستوى جيد من الجودة إلى نسبة موافقة (87.4%) مع متوسط (1.75) وانحراف معياري (0.82)، مما يدل على إدراك الموظفين لمستوى الجودة العام للمحفظة وقدرتها على دعم الاستقرار المالي للمصرف. كما سجل البيان الخاص بانخفاض نسبة القروض المتعثرة خلال السنوات الأخيرة نسبة موافقة (84.5%) مع متوسط (1.80) وانحراف معياري (0.85)، مشيراً إلى تحسن ملموس في الأداء الائتماني وانعكاس فعالية السياسات الرقابية والإجرائية على الحد من التعثرات. فيما أشار البيان المتعلق بمساهمة سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة الائتمان إلى أعلى نسبة موافقة (88.4%) مع متوسط (1.74) وانحراف معياري (0.79)، مما يعكس الدور المباشر للسياسات والإجراءات الائتمانية في تعزيز سلامة المحفظة وجودة القرارات المصرفية. كما سجل البيان الخاص بتحقيق توازن مناسب بين العائد والمخاطر في المحفظة ومتوسط (1.78) وانحراف معياري (0.81)، بالإضافة إلى البيان المتعلق بعكس جودة المحفظة سلامة الأداء المالي للمصرف بنفس المتوسط والانحراف المعياري (1.78) و(0.80) على التوالي، مما يدل على قدرة المحفظة على توفير عوائد مالية مستقرة مع الحد من المخاطر المحتملة. وبالنظر إلى المحور ككل، فقد سجل متوسطاً (1.77) مع انحراف معياري (0.68)، مما يعكس تقييماً عاماً مرتفعاً لجودة المحفظة الائتمانية في مصرف الأئماء، ويؤكد على أن سياسات إدارة المخاطر، الرقابة المستمرة، التقييم الدقيق للجدارة الائتمانية، واستخدام التكنولوجيا جميعها عوامل أساسية تساهم في تحسين جودة المحفظة وتحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر وضمان الاستدامة المالية للمصرف.

4.4 اختبار الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية:

تم استخدام اختبار T-test لعينتين مستقلتين (للمؤهل: دبلوم مقابل بكالوريوس فأعلى) وتحليل التباين الأحادي ANOVA لسنوات الخبرة والمسمى الوظيفي.

جدول (17) اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي (T-test)

المجموعة	العدد	المتوسط (جودة المحفظة)	الانحراف المعياري	قيمة t	الدالة
دبلوم	35	1.82	0.71	1.24	0.218
بكالوريوس فأعلى	68	1.74	0.66		

يعكس التحليل حسب المؤهل العلمي عدم وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين، حيث بلغ متوسط جودة المحفظة للموظفين الحاصلين على الدبلوم (1.82) مع انحراف معياري (0.71) وعدد أفراد (35)، في حين سجلت مجموعة الحاصلين على البكالوريوس فأعلى متوسطاً قدره (1.74) مع انحراف

معياري (0.66) وعدد أفراد (68). وأظهرت نتائج اختبار (t) للقيم المقارنة قيمة (1.24) مع مستوى دلالة (0.218)، وهو أعلى من مستوى الدلالة المعتاد (0.05)، مما يشير إلى أن الفروق بين المجموعتين ليست دالة إحصائية. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن جودة المحفظة الائتمانية تعتمد بشكل أكبر على فعالية السياسات والإجراءات المصرفية والرقابة الداخلية والأدوات التكنولوجية المستخدمة، وليس فقط على مستوى التحصيل العلمي للموظف. كما يعكس هذا التوزيع أن جميع الموظفين، سواء الحاصلين على دبلوم أو مؤهلات أعلى، يطبقون سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بفعالية متقاربة، وهو ما يسهم في الحفاظ على مستوى مرتفع من جودة المحفظة الائتمانية داخل مصرف الأئمان، ويؤكد أن التدريب العملي والالتزام بالإجراءات المنظمة يمثلان عوامل محورية تعزز الأداء بغض النظر عن المؤهل العلمي.

جدول (18) اختبار الفروق حسب سنوات الخبرة (ANOVA)

الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	الدلالة
أقل من 5 سنوات	38	1.69	0.62	2.87	0.040*
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	35	1.75	0.67		
من 10 إلى أقل من 15 سنة	15	1.81	0.70		
سنة فأكثر 15	15	1.92	0.75		

توجد فروق دالة إحصائية ($p=0.040$)، حيث كانت أعلى متوسطات لجودة المحفظة لدى الفئة الأكثر خبرة (15 سنة فأكثر) مما يشير إلى أن الخبرة الطويلة ترتبط بتقييم أعلى لجودة المحفظة.

جدول (19) الفروق حسب المسمى الوظيفي (ANOVA)

المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	الدلالة
موظف ائتمان	56	1.73	0.65	1.52	0.201
مسؤول ائتمان	16	1.79	0.69		
محلل مخاطر	15	1.81	0.72		
نائب مدير	9	1.82	0.70		
مدير	7	1.84	0.74		

يعكس التحليل حسب المسمى الوظيفي عدم وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعات المختلفة، حيث تراوحت المتوسطات بين (1.73) لموظفي الائتمان و(1.84) للمدراء، مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.65) و(0.74)، وعدد أفراد يختلف حسب المجموعة بدءاً من (56) موظف ائتمان وصولاً إلى (7) مديرين. وأظهرت نتائج اختبار ANOVA قيمة ($F = 1.52$) ومستوى دلالة (0.201)، وهو أعلى من مستوى الدلالة التقليدي (0.05)، ما يشير إلى أن الفروق بين المجموعات ليست دالة إحصائية. يعكس هذا النتيجة

أن جودة المحفظة الائتمانية لا تتأثر بالمستوى الوظيفي للفرد بشكل مباشر، بل تعتمد بصورة أكبر على السياسات المصرفية الفعالة، الرقابة المستمرة، تقييم العملاء الدقيق، وتطبيق إجراءات إدارة المخاطر بشكل موحد بين جميع المستويات الوظيفية. كما يشير هذا إلى أن جميع الموظفين، بدءاً من موظفي الائتمان وحتى المدراء، يطبقون الممارسات الائتمانية والسياسات التنظيمية بنفس الفعالية، مما يسهم في الحفاظ على مستوى متسق وعالي من جودة المحفظة الائتمانية، ويؤكد أن الالتزام بالإجراءات والتدريب العملي لهما تأثير أكبر على النتائج من الاختلاف في المسميات الوظيفية.

5.4 اختبار الفرضيات الإحصائية مع الجداول:

❖ الفرضية الرئيسية:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية ومستوى جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية".

الجدول (20) ملخص نموذج الانحدار المتعدد لتأثير إدارة المخاطر الائتمانية على جودة المحفظة

معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	المعدل R ²	قيمة F	درجة الحرية	مستوى الدلالة
0.734	0.539	0.510	18.62	6, 96	0.000

الجدول (21) مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة

البعد	معامل الارتباط مع جودة المحفظة
سياسات منح الائتمان	0.542**
تقييم الجدارة الائتمانية	0.587**
المتابعة والرقابة الائتمانية	0.619**
إدارة القروض المتعثرة	0.503**
ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي	0.476**
تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر	0.561**
إدارة المخاطر الائتمانية ككل	0.734

.دال إحصائياً عند مستوى 0.01 **

النتيجة: توجد علاقة موجبة وقوية ($R=0.734$) ودالة إحصائياً بين إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية.

❖ الفرضية الفرعية الأولى:

"تؤثر سياسات منح الائتمان المتبعة في المصارف تأثيراً معنوياً في مستوى جودة المحفظة الائتمانية".

الجدول (22) معاملات الانحدار لبعد سياسات منح الائتمان

البعد	معامل الانحدار غير المعياري B	الخطأ المعياري	معامل الانحدار المعياري Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
سياسات منح الائتمان	0.152	0.077	0.136	1.98	0.050

النتيجة: قيمة (t = 1.98) ومستوى الدلالة = (0.050) وهي تساوي حد الدلالة ($0.05 \geq$) وبالتالي توجد علاقة معنوية، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى.

❖ الفرضية الفرعية الثانية:

"يسهم تطبيق أساليب تقييم الجدارة الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة وتحسين جودة الائتمان".

الجدول (23) معاملات الانحدار لبعد تقييم الجدارة الائتمانية

البعد	معامل الانحدار غير المعياري B	الخطأ المعياري	معامل الانحدار المعياري Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
تقييم الجدارة الائتمانية	0.287	0.092	0.269	3.11	0.002

النتيجة: قيمة (t = 3.11) ومستوى الدلالة = (0.002) > (0.05) ، مما يدل على تأثير معنوي، وبذلك تقبل الفرضية الفرعية الثانية.

❖ الفرضية الفرعية الثالثة:

"تؤدي المتابعة والرقابة المستمرة للقروض إلى تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف".

الجدول (24) معاملات الانحدار لبعد المتابعة والرقابة الائتمانية

البعد	معامل الانحدار غير المعياري B	الخطأ المعياري	معامل الانحدار المعياري Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
المتابعة والرقابة الائتمانية	0.341	0.088	0.341	3.89	0.000

النتيجة: قيمة ($t = 3.89$) ومستوى الدلالة $= (0.000) > (0.05)$ ، وهذا أعلى تأثير معنوي بين الأبعاد، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

❖ الفرضية الفرعية الرابعة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة القروض المتعثرة والمخصصات الائتمانية في استقرار جودة الائتمان".

الجدول (25) معاملات الانحدار لبعـد إدارة القروض المتعثرة والمخصصات

البعد	معامل الانحدار غير الخطأ	معامل الانحدار المعياري B	معامل الانحدار المعياري Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
إدارة القروض المتعثرة	0.098	0.075	0.102	1.31	0.194

النتيجة: قيمة $t = 1.31$ ومستوى الدلالة $= (0.194) > (0.05)$ ، مما يعني عدم وجود تأثير معنوي، وبذلك تُرفض الفرضية الفرعية الرابعة.

الجدول (26) ملخص نتائج اختبار الفرضيات مع القيم الإحصائية

الفرضية	معامل الارتباط	قيمة t	مستوى الدلالة	النتيجة
الرئيسية (العلاقة الكلية)	$R=0.734$	$F=18.62$	0.000	قبول
الفرعية الأولى (سياسات منح الائتمان)	-	1.98	0.050	قبول
الفرعية الثانية (تقييم الجدارة الائتمانية)	-	3.11	0.002	قبول
الفرعية الثالثة (المتابعة والرقابة)	-	3.89	0.000	قبول
الفرعية الرابعة (إدارة القروض المتعثرة)	-	1.31	0.194	رفض

6.4 النتائج:

1. أظهرت الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة أن غالبية المشاركين كانوا من موظفي الائتمان بنسبة (54.4%)، يليهم مسؤولو الائتمان بنسبة (15.5%)، ثم محللو المخاطر بنسبة (14.6%)، في حين بلغت نسبة كل من نائب المدير والمدير (6.8%) لكل منهما، مما يعكس تمثيلاً متنوعاً لمختلف المستويات الوظيفية داخل العينة.

2. فيما يتعلق بسنوات الخبرة المصرفية، بلغت نسبة المشاركين الذين تقل خبرتهم عن (5) سنوات (36.9%)، ومن (5) إلى أقل من (10) سنوات (34%)، بينما بلغت نسبة أصحاب الخبرة من (10) إلى أقل من (15) سنة (14.6%)، وكذلك (14.6%) لمن تزيد خبرتهم عن (15) سنة، مما يشير إلى تنوع مستويات الخبرة العملية بين أفراد العينة.
3. أما بالنسبة للمؤهل العلمي، فقد تبين أن غالبية المشاركين حاصلون على درجة البكالوريوس بنسبة (52.4%)، يليهم حملة الدبلوم بنسبة (34%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير (11.7%) و الدكتوراه (1.9%)، وهو ما يعكس امتلاك معظم أفراد العينة لمؤهلات علمية مناسبة للعمل في المجال المصرفي وإدارة المخاطر.
4. أظهرت النتائج الوصفية لمتغير إدارة المخاطر الائتمانية مستويات مرتفعة عبر أبعاده المختلفة، حيث سجل بعد سياسات منح الائتمان متوسطاً حسابياً قدره (1.68) بانحراف معياري (0.61)، مع نسب موافقة تراوحت بين (84.5% - 92.2%)، مما يعكس وضوح السياسات المعتمدة والتزام الموظفين بتطبيقها ومراجعتها بشكل دوري للحد من التسهيلات عالية المخاطر.
5. سجل بعد تقييم الجدارة الائتمانية متوسطاً حسابياً قدره (1.73) بانحراف معياري (0.64)، مع نسب موافقة تراوحت بين (87.4% - 89.3%)، مما يدل على اعتماد المصرف على التحليل المالي الدقيق والنماذج التقييمية لتقدير احتمالات التعثر قبل منح التسهيلات الائتمانية.
6. كما أظهر بعد المتابعة والرقابة الائتمانية متوسطاً حسابياً بلغ (1.79) بانحراف معياري (0.68)، مع نسب موافقة تراوحت بين (84.5% - 87.4%)، وهو ما يعكس فعالية آليات المتابعة المستمرة واستخدام نظم الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة للحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية.
7. وسجل بعد إدارة القروض المتعثرة والمخصصات متوسطاً حسابياً بلغ (1.82) بانحراف معياري (0.71)، مع نسب موافقة تراوحت بين (83.5% - 86.4%)، مما يشير إلى وجود سياسات واضحة لمعالجة القروض المتعثرة وتكوين المخصصات اللازمة للحد من الخسائر المحتملة.
8. أما بعد ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي فقد سجل متوسطاً حسابياً قدره (2.05) بانحراف معياري (0.85)، مع نسب موافقة تراوحت بين (71.8% - 74.8%)، مما يدل على الحاجة إلى تعزيز برامج التوعية والتدريب المؤسسي لرفع مستوى الوعي بممارسات إدارة المخاطر.
9. كما أظهر بعد تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر متوسطاً حسابياً بلغ (1.92) بانحراف معياري (0.77)، مع نسب موافقة تراوحت بين (79.6% - 82.5%)، مما يعكس الدور المهم للأنظمة الرقمية وقواعد البيانات والأدوات التقنية في دعم عملية اتخاذ القرار وتقليل المخاطر المصرفية.
10. فيما يتعلق بالمتغير التابع جودة المحفظة الائتمانية، فقد بلغ المتوسط الحسابي (1.77) بانحراف معياري (0.68)، مع نسب موافقة تراوحت بين (84.5% - 88.4%)، مما يشير إلى تحسن مستوى

- جودة المحفظة الائتمانية وانخفاض نسب القروض المتعثرة، إضافة إلى دور سياسات إدارة المخاطر في تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر وتعزيز الاستقرار المالي للمصرف.
11. أظهرت نتائج اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغ متوسط حملة الدبلوم (1.82) ومتوسط حملة البكالوريوس فأعلى (1.74)، مع قيمة ($t = 1.24$) ومستوى دلالة (0.218)، مما يشير إلى أن جودة المحفظة الائتمانية ترتبط بفعالية السياسات والإجراءات المصرفية أكثر من ارتباطها بالمستوى التعليمي.
12. كما أظهرت نتائج اختبار الفروق حسب المسمى الوظيفي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث تراوحت المتوسطات بين (1.73) لموظفي الائتمان و(1.84) للمدراء، مع قيمة ($F = 1.52$) ومستوى دلالة (0.201)، وهو ما يعكس تطبيق السياسات والإجراءات المصرفية بدرجة متقاربة بين مختلف المستويات الوظيفية.
13. بينت نتائج اختبار الفرضيات قبول الفرضية الرئيسية التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة الائتمانية، حيث بلغت قيمة ($F = 18.62$)، ومعامل الارتباط ($R = 0.734$)، ومستوى الدلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً.
14. كما أظهرت النتائج قبول الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بسياسات منح الائتمان ($t = 1.98$)، مستوى دلالة = 0.050، وقبول الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بتقييم الجدارة الائتمانية ($t = 3.11$)، مستوى دلالة = 0.002، وقبول الفرضية الفرعية الثالثة الخاصة بالمتابعة والرقابة الائتمانية ($t = 3.89$)، مستوى دلالة = 0.000، في حين تم رفض الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بإدارة القروض المتعثرة والمخصصات ($t = 1.31$)، مستوى دلالة = 0.194.
15. تشير هذه النتائج إلى أن التطبيق المتكامل لممارسات إدارة المخاطر الائتمانية، بما يشمل السياسات الائتمانية والتقييم الدقيق والرقابة المستمرة والثقافة التنظيمية والتكنولوجيا الداعمة، يسهم بشكل كبير في تحسين جودة المحفظة الائتمانية.
16. كما تؤكد النتائج أن جودة المحفظة الائتمانية لا تتأثر بشكل ملحوظ بالفروق الديموغرافية بين الموظفين من حيث المؤهل العلمي أو المسمى الوظيفي، بل تعتمد بصورة أساسية على الالتزام بالسياسات والإجراءات المصرفية الموحدة التي تهدف إلى الحد من المخاطر وتعزيز الاستدامة المالية للمصارف.

7.4 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أكدت وجود دور مهم لإدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية، إضافة إلى أهمية تطبيق السياسات الائتمانية الفعالة وتعزيز آليات

التقييم والرقابة المستمرة، يمكن تقديم عدد من التوصيات العملية التي من شأنها دعم فعالية إدارة المخاطر الائتمانية وتطوير الأداء المصرفي بما يساهم في تعزيز الاستقرار والكفاءة المالية للمصارف وهي كالتالي:

❖ تعزيز ثقافة إدارة المخاطر والوعي التنظيمي داخل المصرف من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية دورية لجميع الموظفين لتعميق فهمهم للمخاطر الائتمانية وأهمية الالتزام بالإجراءات والسياسات، مما يعزز قدرة المصرف على الحد من المخاطر المحتملة وتحسين جودة المحفظة الائتمانية.

❖ مراجعة وتحديث سياسات منح الائتمان بشكل دوري لضمان مواكبتها للتغيرات الاقتصادية والسوقية، مع التأكيد على الالتزام الكامل بها عند اتخاذ القرارات الائتمانية لتقليل احتمالية منح تسهيلات عالية المخاطر.

❖ تطوير نماذج تقييم الجدارة الائتمانية واستخدام أدوات تحليل مالي متقدمة لدعم اتخاذ القرارات الائتمانية، مع التركيز على دقة المعلومات المالية المقدمة من العملاء، مما يساهم في الحد من احتمالات التعثر وتحسين جودة المحفظة.

❖ تعزيز آليات المتابعة والرقابة الائتمانية من خلال استخدام أنظمة إنذار مبكر ومؤشرات مراقبة دورية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة عند ظهور أي علامات ضعف في السداد، لضمان استمرارية جودة المحفظة وتقليل المخاطر المحتملة.

❖ تطوير إجراءات إدارة القروض المتعثرة والمخصصات وتحسين استراتيجيات التعامل معها بشكل مهني، بما في ذلك مراجعة سياسات التخصيص وتكوين مخصصات كافية للتعامل مع أي تعثر، مع التركيز على فعالية هذا البعد الذي لم يظهر دلالاته الإحصائية بشكل كامل في الدراسة.

❖ الاستثمار في التكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر عبر تحديث الأنظمة الرقمية، قواعد البيانات، وأدوات الرقابة الإلكترونية، بما يساهم في تحسين سرعة ودقة اتخاذ القرارات الائتمانية، وتعزيز القدرة على كشف المخاطر المحتملة بشكل مبكر.

❖ وضع آليات تقييم دوري لأداء إدارة المخاطر وربطها بجودة المحفظة الائتمانية لضمان استدامة التحسينات وتحديد نقاط الضعف بسرعة، مما يساعد الإدارة العليا على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المبنية على بيانات دقيقة وموثوقة.

❖ تعزيز التكامل بين جميع محاور إدارة المخاطر، بما في ذلك السياسات، التقييم، الرقابة، التكنولوجيا، والثقافة التنظيمية، لضمان تطبيق متناسق للسياسات والإجراءات من قبل جميع الموظفين بغض النظر عن المؤهل العلمي أو المسمى الوظيفي، بما يضمن استقرار واستدامة الأداء المالي للمصرف.

المراجع

المراجع العربية:

البكري، م. أ. (2024). أثر المعلومات الائتمانية على كفاءة قرارات الإقراض في المصارف العربية. مجلة الدراسات المالية المعاصرة، 18(1)، 55-78.

البنك المركزي السعودي. Financial Stability Report. (2023). (SAMA)

حمد عابد محمد، عبد الباري. (2016). إدارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان: دراسة ميدانية على البنوك الخاصة العاملة في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية - جامعة قناة السويس، 7(3).

الحري، ع. م. (2023). إدارة المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالسيولة المصرفية في البنوك السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 17(2)، 102-130.

الخالدي، ف. س. (2021). مخاطر الائتمان وأثرها على جودة الأصول المصرفية: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المالية، 14(3)، 67-95.

السلوادي، عبد الرحمن حسن، ومشاركة، عودة. (2020). مدى فاعلية إدارة الائتمان المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية في المصارف الفلسطينية: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين. المجلة العربية للإدارة، 40(1)، 101-120.

شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد، البغدادي، رجب محمد عمران أحمد، قموزه، أحمد محمد محمد. (2025). أثر التمهيد الاختياري للأرباح على جودة المحفظة الائتمانية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة المصرفية مع دليل تطبيقي ونموذج تنبؤي بالذكاء الاصطناعي التوليدي. مجلة الإبداع المحاسبي، 2(3)، 238-320.

الزبيدي، أحمد. (2022). نماذج قياس المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة التسعير في المصارف الخليجية. المجلة العربية للإدارة، 42(3)، 115-138.

الزهراني، محمد. (2021). أثر التنوع القطاعي على جودة المحفظة الائتمانية في البنوك الخليجية. مجلة البحوث المالية، 14(2)، 98-125.

عبد الحميد، محمد. (2021). تطبيقات النماذج الكمية في قياس المخاطر الائتمانية بالمصارف العربية. مجلة البحوث المالية والمصرفية، 9(2)، 45-78.

عبد الله، أحمد. (2023). تنوع المحفظة الائتمانية في البنوك السعودية وأثره على مخاطر الائتمان (رسالة ماجستير). جامعة الملك سعود.

العنبي، فيصل. (2022). أثر متطلبات بازل III على استقرار البنوك السعودية. المجلة السعودية للإدارة المالية، 8(1)، 55-82.

الغامدي، ن. س. (2022). تحليل مخاطر الضمانات وتركيز الائتمان في القطاع المصرفي السعودي. مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 6(2)، 41-70.

الطائي، ج. س. (2021). المخاطر الائتمانية وأثرها على الأداء المصرفي في البنوك العربية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 12(4)، 33-60.

فيصل، سامي. (2022). تنوع أدوات الائتمان وأثره على مرونة الإدارة المصرفية. المجلة العربية للمالية والمصارف، 10(3)، 45-74.

المملوك، أنس هشام. (2020). المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تحليلية على المصارف الخاصة في سورية. مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 42(5).

المازني، ر. خ. (2023). تنوع المحفظة الائتمانية كمدخل للحد من مخاطر التركيز في البنوك الخليجية. المجلة العربية للعلوم المصرفية، 9(1)، 88-112.

النويران، ثامر علي. (2021). إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي: مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية. مجلة إضافات اقتصادية، 5(2).

المراجع الأجنبية:

Al-Fadly, A. (2021). Credit risk management and its impact on financial performance of commercial banks. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 11(3), 95-102.

Al-Mutairi, A. (2021). The role of electronic accounting information systems in reducing banking risks in Islamic banks. *Al-Qanatir International Journal of Islamic Studies*, 23(1), 1-18.

Altman, Edward I. (1968). Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *The Journal of Finance*, 23(4), 589-609.

Beatty, Anne, & Liao, Shui. (2014). Financial accounting in the banking industry: A review of the empirical literature. *Journal of Accounting and Economics*, 58(2-3), 339-383.

Chen, X., Zhang, Y., & Wang, Z. (2022). Financial technology and bank risk-taking: Evidence from commercial banks. *Finance Research Letters*, 48, 102985.

Chen, Y., & Lee, C. C. (2022). Does fintech innovation reduce bank risk? Evidence from the banking industry. *Finance Research Letters*, 46, 102488.

- Crouhy, Michel, Galai, Dan, & Mark, Robert. (2014). *The essentials of risk management* (2nd ed.). McGraw-Hill.
- Drehmann, Mathias. (2013). Total credit as an early warning indicator for systemic banking crises. *BIS Quarterly Review*, 41–45.
- Duffie, Darrell, & Singleton, Kenneth. (2012). *Credit risk: Pricing, measurement, and management*. Princeton University Press.
- Eljelly, A. M. A., & Elrahman, A. A. A. (2018). Credit risk management and profitability of Islamic banks: Evidence from Sudan. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 9(2), 183–201.
- Embrechts, Paul, Puccetti, Giovanni, & Sung, Jeannette. (2018). Correlation and risk analysis in credit portfolios. *Journal of Risk and Insurance*, 85(1), 25–49.
- Hull, John C. (2018). *Risk management and financial institutions* (5th ed.). Wiley.
- Jarrow, Robert A., & Turnbull, Stuart M. (1995). Pricing derivatives on financial securities subject to credit risk. *The Journal of Finance*, 50(1), 53–85.
- Lando, David. (2004). *Credit risk modeling: Theory and applications*. Princeton University Press.
- Markowitz, Harry M. (1952). Portfolio selection. *The Journal of Finance*, 7(1), 77–91.
- Merton, Robert C. (1974). On the pricing of corporate debt: The risk structure of interest rates. *The Journal of Finance*, 29(2), 449–470.
- Nyamboga, T., Omwario, B., & Muriuki, A. (2014). Effect of Credit Risk Management on Loan Portfolio Quality. *International Journal of Business and Management Invention*, 3(7), 01–06.
- Resti, Andrea, & Sironi, Andrea. (2019). *Risk management and shareholders' value in banking* (2nd ed.). Wiley.
- Saeed, M. S., & Zahid, N. (2016). The impact of credit risk on profitability of the commercial banks. *Journal of Business & Financial Affairs*, 5(2), 1–16.
- Saunders, A., & Allen, L. (2010). *Credit risk management in and out of the financial crisis: New approaches to value at risk and other paradigms* (3rd ed.). John Wiley & Sons.
- Saunders, Anthony, & Allen, Linda. (2020). *Credit risk management in and out of the financial crisis* (4th ed.). Wiley.
- Thomas, L. C., Crook, J. N., & Edelman, D. B. (2017). *Credit scoring and its applications* (2nd ed.). Society for Industrial and Applied Mathematics (SIAM).

المراجع التنظيمية والدولية

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (1988). International convergence of capital measurement and capital standards. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2004). International convergence of capital measurement and capital standards: A revised framework. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2015). Guidelines: Corporate governance principles for banks. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2017). Basel III: Finalising post-crisis reforms. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2017). Credit risk: Standardised approach. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2018). Stress testing principles. Bank for International Settlements.

COSO. (2017). Enterprise risk management: Integrating with strategy and performance.

International Accounting Standards Board (IASB). (2014). International Financial Reporting Standard 9: Financial Instruments.

الملاحق

الاستبانة:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة، فقد تم إعداد هذا الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث حول دور إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة المحفظة الائتمانية في المصارف السعودية، مع التركيز على دراسة تطبيقية على مصرف الإنماء.

تهدف هذه الاستبانة إلى تقييم مدى تطبيق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية، وتحليل أثرها على جودة المحفظة الائتمانية من وجهة نظر موظفي المصرف.

نود التأكيد على أن جميع الإجابات ستظل سرية تماماً وسيتم استخدامها لأغراض البحث الأكاديمي فقط. كما نقدر عاليًا تخصيصكم وقتكم للإجابة على هذه الاستبانة، فمساهمتم تعتبر قيمة جدًا لإتمام هذا البحث وتحقيق أهدافه.

شكرًا جزيلاً لتعاونكم ومساهمتم الفعالة.

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

يرجى وضع علامة (✓) أمام الخيار المناسب

المسمى الوظيفي

- ☐ مدير
- ☐ نائب مدير
- ☐ مسؤول ائتمان
- ☐ محلل مخاطر
- ☐ موظف ائتمان

سنوات الخبرة في العمل المصرفي

- ☐ أقل من 5 سنوات
- ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات
- ☐ من 10 إلى أقل من 15 سنة
- ☐ 15 سنة فأكثر

المؤهل العلمي

- ☐ دبلوم
- ☐ بكالوريوس
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه

القسم الثاني: محاور الدراسة

تعليمات الإجابة

يرجى تحديد درجة موافقتك على العبارات التالية باستخدام مقياس ليكرت الخماسي
(أوافق بشدة - أوافق - صحيح لحد ما - محايد - لا أوافق بشدة)

المتغير المستقل: إدارة المخاطر الائتمانية

البعد الأول: سياسات منح الائتمان					
البعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
توجد سياسات مكتوبة وواضحة لمنح الائتمان في مصرف الأئماء					
يتم الالتزام بسياسات منح الائتمان عند اتخاذ القرارات الائتمانية					
تُراجع سياسات منح الائتمان بشكل دوري لتواكب المتغيرات الاقتصادية					
تساهم سياسات منح الائتمان في الحد من منح تسهيلات عالية المخاطر					

البعد الثاني: تقييم الجدارة الائتمانية					
البعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يتم تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التسهيلات الائتمانية					
تعتمد إدارة الائتمان على معلومات مالية دقيقة عند تقييم العملاء					
يتم استخدام نماذج تقييم ائتماني فعالة لتقدير مخاطر التعثر					
يسهم تقييم الجدارة الائتمانية في تقليل احتمالات تعثر العملاء					

البعد الثالث: المتابعة والرقابة الائتمانية					
البعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يتم متابعة القروض الممنوحة بشكل دوري ومنتظم					
توجد آليات إنذار مبكر لاكتشاف مخاطر التعثر الائتماني					
تسهم الرقابة الائتمانية المستمرة في تحسين جودة المحفظة الائتمانية					
يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية عند ظهور مؤشرات ضعف في السداد					
توجد سياسات واضحة لإدارة القروض المتعثرة في المصرف					

البعد الرابع: إدارة القروض المتعثرة والمخصصات الائتمانية					
البعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يتم تكوين مخصصات ائتمانية كافية لمواجهة القروض المتعثرة					
تسهم إدارة القروض المتعثرة في تقليل الخسائر الائتمانية					
يتم التعامل مع القروض المتعثرة بأسلوب مهني يحد من تفاقم المخاطر					

البعد الخامس: ثقافة المخاطر والوعي التنظيمي					
البعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يوجد وعي كافٍ لدى الموظفين حول أهمية إدارة المخاطر الائتمانية					
تشجع الإدارة الموظفين على الالتزام بسياسات وإجراءات المخاطر					
تُنفذ ورش عمل أو دورات تدريبية لتطوير فهم المخاطر الائتمانية					
يشارك الموظفون بأرائهم في تحسين إجراءات إدارة المخاطر					
توجد ثقافة مؤسسية تشجع على إدارة المخاطر بفعالية					

البعد السادس: تكنولوجيا وأدوات إدارة المخاطر

البعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يستخدم المصرف أنظمة تكنولوجيا متقدمة لمتابعة المخاطر الائتمانية					
تساهم أنظمة الرقابة الإلكترونية في الكشف المبكر عن القروض المتعثرة					
توفر قاعدة البيانات الرقمية معلومات دقيقة لدعم قرارات الائتمان					
يتم تدريب الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية في إدارة المخاطر					
تسهم التكنولوجيا في تحسين سرعة وجودة اتخاذ القرارات الائتمانية					

تعليمات الإجابة

يرجى تحديد درجة موافقتك على العبارات التالية باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة - أوافق - صحيح لحد ما - محايد - لا أوافق بشدة)

المتغير التابع: جودة المحفظة الائتمانية

جودة المحفظة الائتمانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تتمتع المحفظة الائتمانية لمصرف الأئماء بمستوى جيد من الجودة					
انخفضت نسبة القروض المتعثرة خلال السنوات الأخيرة					
تسهم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين جودة الائتمان					
يتم تحقيق توازن مناسب بين العائد والمخاطر في المحفظة الائتمانية					
تعكس جودة المحفظة الائتمانية سلامة الأداء المالي للمصرف					

Abstract

This study aimed to identify the role of credit risk management in improving the quality of the credit portfolio in Saudi banks, with an applied study on Alinma Bank as one of the largest Islamic banks in the Kingdom. The study adopted the descriptive analytical approach, and data was collected using a questionnaire designed for this purpose, distributed to a stratified random sample of 103 employees working in the credit and risk management departments of the bank. Financial data and annual reports of the bank were also used to support the analysis.

The study reached several key findings: There is a high level of application of credit risk management practices at Alinma Bank, with the overall mean of the independent variable scoring (1.83) at a high level, and the dependent variable (credit portfolio quality) scoring a mean of (1.77) at a high level. The hypothesis testing results revealed a strong positive correlation between credit risk management and credit portfolio quality, with a correlation coefficient of (0.734) at a significance level of (0.000). It also showed a significant impact of credit granting policies, creditworthiness evaluation, and credit monitoring and control on portfolio quality, while the dimension of non-performing loans and provisions management did not show a significant impact. The results also indicated no statistically significant differences in the assessment of portfolio quality attributable to educational qualification or job title, while differences were found based on years of experience in favor of those with longer experience.

Keywords: Credit Risk Management, Credit Portfolio Quality, Saudi Banks, Alinma Bank, Non-Performing Loans

Midocean University
College of Management
Department of Business Administration



**The Role of Credit Risk Management in Improving
the Quality of the Credit Portfolio in Saudi Banks.
An Applied Study on Alinma Bank**

Prepared by:

Fahad Abdulaziz Al Maziad

252001203

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year:2026